النحو الوصفي
بين الدكتور مهدي المخزومي
والدكتور تمام حسان دراسة في موارد
الاتفاق و الاختلاف بينهما

الأستاذ المساعد الدكتور
حيدر جبار عيدان
الباحث
ضرغام علي محسن
جامعة الكوفة - كلية الآداب

النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان دراسة في موارد الاتفاق و الاختلاف بينهما

الأستاذ المساعد الدكتور
حيدر جبار عيدان
الباحث
ضرغام علي محسن
جامعة الكوفة - كلية الآداب

المقدمة

فقد ركز أكثر النحاة العرب المحدثين على محاولات إصلاح المنهج النحوي العربي القديم الذي ربما شابه التعقيد والغموض، بسبب تداخل المناهج الغربية واختلافها عن المنهج اللغوي للغة العربية، أمثال المنطق والفلسفة وغيرهما فيه، وكان لجهود الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان، أثر في ذلك إذ كلاهما دعا إلى إصلاح المنهج النحوي من خلال إتباع المنهج الوصفي وتطبيقه في دراسة النحو العربي، إلا أنهما اختلفا في الوسائل والأدوات، فالدكتور المخزومي دعا إلى العودة بالنحو العربي إلى ما جاء به النحاة العرب الأوائل كالفراهيدي، والكسائي والفراء، وغيرهم ممن سلكوا في نظره منهجا وصفيا ملائما لطبيعة اللغة العربية. على حين دعا الدكتور تمام حسان إلى تطبيق المنهج الوصفي الغربي الحديث، الذي بذر بذرته (دي سوسير) وسار على هديه (فيرث) صاحب النظرية السياقية في اللغة، التي تلقاها الدكتور تمام حسان منه مباشرة.

وهذا الاتفاق والاختلاف قد شكلا مادة صالحة للبحث والدراسة والموازنة،

وقد اتبع البحث منهجا وصفيا تحليليا موازنا بين منهج الدكتور مهدي المخزومي و الدكتور تمام حسان في المادة العلمية التي يسعى البحث الى دراستها، وهي (ما اتفق به الدكتور المخزومي مع الدكتور تمام حسان)، و(ما اختلف به الدكتور المخزومي مع الدكتور تمام حسان) .

المنهج الوصفي في دراسة اللغة والنحو

بدأ العرب القدماء دراساتهم اللغوية ومنها الدراسة النحوية بالاستناد إلى المنهج الوصفي ،الذي يتبناه المحدثون، بمعنى أنهم تناولوها في الأغلب تناولا لغويا مبنيا على وصف الظواهر،كما هي؛ لأنّ أية دراسة علمية لا بد أن تقوم على الاستقراء في جمع الظواهر الخاصة بالعلم المعين،وتصنيف الأقسام وتسميتها وبيان خصائصها ومسالكها ، وقد تحقق كل ذلك عند علماء اللغة الأوائل وبهذا يقول الدكتور تمام حسان ((إنّ تاريخ دراسة اللغة العربية يقوم على جمع المادة ،وروايتها ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها،والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم)) [١].

وقد اشار من قبله جومسكي إلى جهود علماء اللغة العرب ووصفها ((بأنها كانت أقرب إلى الانسان))[٢]،أي إلى الواقعية البعيدة عن متاهات الفلسفة والمنطق وهذا ما لاحظه الدارسون في اللغة العربية ولم يجده الأوربيون في اعمال النحاة اليونانيين.

وليس شرطا أن يتطابق المنهج الوصفي العربي التراثي مع ما يقرره المحدثون لكنه في جوهره العام يقترب كثيرا من المنهج الحديث.

أما الدراسات اللغوية الأوربية فلم تنشأ نشأة وصفية للغة كما هو عند العرب، بل سارت ردحا من الزمن على وفق مناهج معيارية متنوعة، ما بين دراسة تاريخية وأخرى مقارنة، وبقيت على هذه الحال حتى أطلت محاضرات

الباحث السويسري دي سوسير على الساحة العلمية في القرن العشرين، إذ أخذت بيد الدراسات اللغوية وأرشدتها إلى موضوع الدراسة اللغوية الوحيد والحقيقي، وهو اللغة التي يُنظر إليها كواقع قائم بذاته يبحث فيها لذاتها [٣].

وبعد هذا فقد دعا الدكتور المخزومي إلى تطبيق المنهج الوصفي العربي التراثي والعودة إليه في الدراسة النحوية في حين دعا الدكتور تمام حسان إلى تطبيق المنهج الوصفي الغربي الحديث في الدراسة اللغوية عامة ومنها الدراسة النحوية وبسبب هذه الدعوة اتفقا كلاهما في أمور كثيرة في دراسة اللغة والنحو واختلفا في أخرى تبعا لاختلاف الأدوات والأساليب التي دعو إليها.

الأول : ما اتفق به الدكتور مهدي المخزومي مع الدكتور تمام حسان

١- اتفق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان على أن النحو العربي وإصلاحه يكمن في إصلاح منهجه، وذلك من خلال اعتماد المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية، وتخلصيها من كلّ مساوئ المنهج المعياري، الذي جاء به النحاة العرب المتأخرون بوصفه منهجا يعوّل على أصول منطقية وفلسفية، أحالت الدرس النحوي العربي إلى درس غريب عن طبيعة اللغة العربية، التي أثقل كاهل دارس العربية في حفظ قواعده المعقدة والصعبة، التي لا تمت إلى الدرس اللغوي في شيء في الأعم الأغلب.

٢- يرى كلاهما أن اللغة ظاهرة اجتماعية متطورة، فقد صرّح الدكتور المخزومي بذلك غير مرة في أثناء دراسته، ففي نقده للبصريين؛ لاعتمادهم على القياس قال:((إنما يصدرون عن اعتقاد، بأنّ اللغة منطقية... وقد أومأنا إلى أن ذلك خطأ في المنهج، لأن اللغة لا تخضع للأحكام العقلية، ولا تجري وفق الأسس المنطقية؛ لأنها ليست ثابتة؛ ولأنها ظاهرة حيوية اجتماعية ، تتطور بتطور الحياة نفسها، وتسير وفق قوانين يحدد الاستعمال اتجاهها، فهي إذن متغيرة لا تبقى

على حال، بل التغيّر من مقومات وجودها. ولولا اعتقادهم بثباتها،وعدم تغيّرها لما اصطنعوا التأويلات والتقديرات؛ لأن التقديرات إنما تهدف إلى ردّ الكلمة إلى قالبها الذهني المتصور...))[٤].

نجد في هذا القول صراحة مطلقة في عدم رضا المخزومي عن النحو العربي الذي أخضعه البصريون إلى الأحكام العقلية، وكأن الرضا لن يتحقق إلا من خلال النظر إلى اللغة بأنها ظاهرة اجتماعية.

وعلى هذا فالنحو عنده عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبدا، لأن اللغة متطورة أبدا[٥]، وهذا المذهب يعدّ من أهم مبادئ الدراسة الوصفية للغة، وأبعدها أثرا في توجيه دراسة اللغة حديثا.

بيدّ أنّ الدكتور المخزومي كان يدعو أيضا إلى الإبقاء على استمرار اللغة الفصيحة، والحفاظ على سلامتها، وتطور هذه اللغة من دون النظر بالدرس إلى لهجاتها المتطورة عنها في مجال وضع النحو وتغييره، وهو موقف تقليدي لكل نحوي، وبهذا تختلف وصفية منهجه عن الوصفية، بوصفها منهجا لعلم اللغة الحديث، فوصفيته تنطلق من التراث النحوي لدى أوائل النحاة، وقد دعا إلى إصلاح منهج النحو ولم يدعُ إلى وضع نحو جديد للغة في كلّ مرحلة من مراحل تطور لهجتها، فذلك في رأيه يؤدي بالنتيجة إلى تشجيع اللهجات المتطورة عن اللغة الأم، ثم إلى ترك اللغة الأم الفصيحة ثابتة مهملة، مما يؤدي إلى نسيانها وموتها، وبهذا يحدث الانفصال بين اللغة الأم الفصيحة وما تطور عنها من لهجات، كما حدث للاتينية، واللهجات التي تفرعت عنها: الايطالية ، والفرنسية، والأسبانية، والبرتغالية، والرومانية.

ونحن نؤيد الدكتور المخزومي في ذلك؛ إذ إن الإصلاح ينبغي أن ينصب على

مناهج النحو الذي يحاول دراسة اللغة الفصيحة للوصول إلى غاياته، ودراسة الظواهر المتطورة فيها، التي تتصل بها، وإهمال ما لا يتصل بها؛ لأنها تضعف عربية القرآن الكريم، وتهدف إلى جديد قد تنقطع بوجوده الأسباب بين لغة التراث القديم ولغة الحياة اليومية، ولغة القرآن الذي من أجله نشأت الدراسات اللغوية العربية(٦).

وأما الدكتور تمام حسان فإن رأيه يتكئ على نظرته إلى اللغة التي تخضع إلى التطور،وأن تجريد اللغة من سمة التطور،إنما يعني تجريدها من عنصرها الاجتماعي(٧)لذلك ذهب إلى التمييز اللغة العربية المشتركة المعاصرة من اللغة العربية الفصحى في العصور السابقة بقوله((اللغة العربية المشتركة ليست لغة الشعر الجاهلي،وليست لغة القرآن والحديث وإنما هي لغة تشترك مع هاتين في نواحٍ وتختلف عنهما في نواحٍ أخرى مهمة،إنها مرحلة لاحقة من مراحل تطور اللغة العربية،وتمتاز بخصائص معينة في حياتها))(٨).

ويوجز أوجه الاتفاق بين اللغة المعاصرة، واللغة القديمة بأن كلتيهما لغة أدب، وكلتيهما تجمع العرب على أداة تعبيرية واحدة، ثم كلتيهما تحيا جنبا إلى جنب مع لهجات محلية مختلفة، وكلتاهما تتأثر في منطقها، وبعض تراكيبها بهذه اللهجات، وتعد كلتيهما أقوى الأسس التي تبني عليها وحدة الأمة العربية من وجهتي النظر السياسية و الاجتماعية(٩)،وقال في أوجه الفرق بينهما((ولكن الفصحى القديمة انتهت بسنة التطور،والفصحى الحديثة تحيا بهذه السنة نفسها، ولم يكن للفصحى القديمة من الظروف ما يضعها في امتحان قاسٍ مع التعامل مع اللغات الأجنبية، كالذي جرّبته الفصحى العباسية أو الفصحى في العصر الحديث...))(١٠).

للفصحى المعاصرة عند الدكتور تمام وجوه متعددة، فثمة فصحى

مصرية،وفصحى سورية، وفصحى مغربية...الخ؛ وسبب تعدد وجوه اللغة الفصحى المعاصرة؛ إقحام كلّ مجتمع عاداته المكتسبة من لهجته الخاصة على الفصحى التي يتكلمها، فغالبا ما يقحم المتكلم استعمالات من لهجته على كلامه بالفصحى، وما يقتضيه المنهج العلمي السليم في دراسة اللغة في نظر الدكتور تمام حسان الفصل في تلك الدراسة بين الفصحى كما ينطقها، ذاك لاختلاف بين الفصحاوات بحسب اختلاف اللهجات العامية(١١).

ولهذا دعا الدكتور تمام بحسب المنهج الوصفي الذي تبناه إلى الفصل بين الفصحاوات، واختيار واحدة منها محددة زمانا ومكانا ودراستها دراسة مستقلة عن باقي الفصحاوات(١٢). وهذه الدعوة في رأينا لا تصبّ في مصلحة اللغة العربية لغة القرآن الكريم؛ لأنها تدعو إلى تشجيع اللهجات الأخرى المتطورة من الفصحى ودراستها ووضع القواعد الوصفية لها مما يستلزم ضياع لغة القرآن الكريم بين اللهجات المتطورة. وإنما تكفل علماء اللغة العرب دراسة اللغة العربية من أجل الحفاظ على هذه اللغة، لا أن يأتوا بقواعد للهجات جديدة ليست لها علاقة بالقرآن الكريم. ولكن يمكن أن تدرس قواعد اللهجات المتطورة منفردة، لا أن تدرس على أنها لغة القرآن الكريم.

٣ـ لما نظر المخزومي إلى اللغة نظرة تطور؛ لأنها ظاهرة اجتماعية حدد وظيفة النحوي بأن ينهج بها نهج الاستقراء، والملاحظة، والوصف، ويجعل من نواحي الشركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد لا ينظر إليها بوصفها معايير يجب إتباعها، وإنما تفهم بوصفها تعبيرات عن الوظائف اللغوية تؤديها الوحدات اللغوية التي وقع عليها الاستقراء، وهذا ما ضمنه بقوله:((والنحوي الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللغة يتتبع مسيرتها، ويفقه أساليبها، ووظيفة النحوي أن يسجل لنا ملاحظاته،ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد

تمليها عليه طبيعة هذه اللغة، واستعمالات أصحابها، وأن يصف لنا مثلا ما يطرأ على الكلمة أو الجملة، وأوضاعها المختلفة، فإذا قال النحوي مثلا إنّ الفاعل مرفوع كان يستند في استنباط هذا الأصل إلى استقراء واعٍ، وملاحظة دقيقة، ونظر صائب في الأساليب، وليس له أن يفلسف ذلك أو يبنيه على حكم من أحكام العقل))[١٣].

وهذا القول من أهم مبادئ المنهج الوصفي الذي نادى به الوصفيون ومنهم الدكتور تمام حسان الذي دعا إلى دراسته اللغة بناء على أساس :(الاستقراء، فالتقسيم ،فالتعيين) شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة اجتماعية[١٤].

أما الاستقراء فهو سبيل الملاحظة، ويقتضي استقصاء عدد كبير من العناصر أصواتا، وحروفا،ومقاطع، وظواهر موقعية، وصيغا وأبوابا نحوية، ويتطلب أيضا وضع تلك العناصر في ظروفها المعينة المختلفة، والمتعددة أي وضعها في مواقعها التي ترد فيها، ثم استخراج المتشابهات بين العناصر تمهيدا للخطوة اللاحقة وهي(التقسيم)[١٥].

وتأتي بعد الاستقراء خطوة التقسيم، أي تسمية الأقسام بأسماء معينة(اصطلاحات فنية) فما توافق منها ائتلف وما تناكر منها اختلف.وأوجه التوافق قد تكون في الشكل أو الوظيفة أو فيهما معا[١٦]:

أ ـ أن يدلّ على مدلول واحد.

ب ـ أن يدلّ عليه بطريقة الحقيقة، لا المجاز، وإنّ هذا العرف هو عرف خاص.

ج ـ أن تكون دلالته على مدلوله جامعة مانعة.

د ـ أن يكون مختصرا حتى يسهل تداوله.

هـ ـ أن يكون منسجما مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستعمل فيها بقدر المستطاع.

ثم بعد ذلك يأتي التقعيد، ويقصد به الوصف المختصر للأنواع المتشابهة، فالقاعدة ليست قانونا يفرضه الباحث على المتكلمين، بل هي تعبير عن شيء لاحظه فوصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان[١٧]. فالتقعيد هنا وصفي وليس معياريا، ويتسم بما يأتي:

أ ـ أن تصف القاعدة سلوكا عمليا مطردا في تركيب اللغة.

ب ـ أن القاعدة جزء من المنهج لا جزء من اللغة.

ج ـ أن تكون القاعدة مختصرة، بقدر الإمكان.

هـ ـ أن تشبع بالأمثلة ، تعضيدا لها وتوضيحا[١٨].

وبالاستقراء والتقسيم والتقعيد ينكشف الأثر البنيوي التجريبي(المنهج الوصفي) في منهج تمام حسان، الذي أكد أن يكون عمل الباحث فيه مقتصرا على الملاحظة والوصف ليس غير[١٩].

وهنا نجد في كلام الدكتور تمام رأي الدكتور المخزومي مع شيء من التفصيل والشرح.

٤ـ دعا المخزومي إلى التفريق بين مستويات الدرس اللغوي(الصوتية، والصرفية، والنحوية)، التي تناولها علماء اللغة العرب القدماء في دراستهم بصورة مختلطة متشابكة، وإلى أن يعرف الدارس موضع قدمه؛ ليكون درسه أوضح حدودا، وأعم فائدة، وأن ينبري لكل موضوع منها دارسون متخصصون، يتناول كلّ فريق منهم موضوعه بإحاطة وعمق، لكي يتعاون الدارسون جميعا في تقديم ما يحصلون عليه ليتم لهم بحث لغوي شامل ناضج[٢٠].

وإنّ دعوى تحديد مواضيع الدرس اللغوي، والاختصاص في كل موضوع منها في رأينا دعوى جيدة، ومثمرة؛ لأن الدراسة المختصة تولد الإبداع، والدقة،

والنضج، وهي دعوى لا تتنافى مع قول المخزومي بفكرة الدراسة اللغوية الشاملة، بخلاف ما عدّها الدكتور حلمي خليل تنافيا[٢١]. إذ إن النتيجة النهائية أن كلّ دارس مختص في موضوع ما سوف يستفيد مما توصل إليه الدارسون الآخرون في دراستهم من نتائج علمية؛ لأن اللغة العربية عند المخزومي عبارة عن موضوعات مختلفة، بعضها يعتمد على بعض، فالدراسة الصوتية، والدراسة الصرفية، والدراسة المعجمية، والدراسة النحوية، كلها موضوعات لغوية تهدف إلى ناحية تطبيقية، تفيد منها الأجيال فيما تقرأ، وفيما تقول، وفيما تكتب[٢٢].

وقد صرّح الدكتور حلمي خليل بأن هذا المفهوم للغة الذي قال به المخزومي:((إذا نظرنا إليه بصورة عامة وجدناه يقترب إلى حد ما من تصور علماء اللغة المحدثين للدراسة العلمية للغة، وخاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بين مستويات التحليل اللغوي، وتداخلها وكذا طبيعة كل مستوى منها موضوعه... مما يدل على أن الدكتور المخزومي قد اطلع بصورة أو بأخرى على الفكر اللغوي الحديث؛ لأن علماء العربية القدماء برغم دراستهم للجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، لم يكن لديهم هذا التصور الواضح لمنهج الدراسة اللغوية... على كلّ حال نحن في نهاية الأمر أمام تصور واضح ... لمنهج وصفي في دراسة اللغة))[٢٣].

أما الدكتور تمام حسان فقد ذهب متأثرا بما ذهب إليه سوسير وأنصار البنيوية التجريبية(المنهج الوصفي) الذين أكدوا ضرورة النظر إلى منهج دراسة اللغة على أنه متكون من مجموعة متناسقة من المناهج الفرعية؛ ليصل بنا إلى علاج اللغة علاجا منظما، يعني أن تدرس اللغة بوصفها نظاما متعدد الأنظمة((فلها نظامها الأصواتي الموزع توزيعها لا يتعارض فيه صوت مع صوت، ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض فيه موقع مع موقع، ولها نظامها الصرفي الذي لا

تتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب...فهي(منظمة مع النظم) على حدّ تعبير بعضهم، ويؤدي كل نظام منها وظيفته بالتعاون مع النظم الأخرى))[٢٤].

فاللغة عند الدكتور تمام حسان منظمة اجتماعية لا تؤدي وظيفتها إلا بتكامل أنظمتها اللغوية(علم الأصوات، وعلم التشكيل، وعلم الصرف، وعلم النحو)، وبهذا يتفق الدكتور تمام مع الدكتور المخزومي في عدّ اللغة منظمة متكونة من عدّة أنظمة يجب التمييز فيما بينها،وأن هذه الأنظمة مترابطة متناسقة يتكئ بعضها على بعض، إلا أن الدكتور تمام لم يقل بالاختصاص الذي قال به المخزومي فجاءت محاولته شاملة لكل المستويات، في حين تخصص الدكتور المخزومي بالنظام النحوي منها.

٥ـ تعلق كلاهما بنظرة الجرجاني(ت٤٧١هـ) في معاني النحو، وفكرة النظم، ومباحثه الأسلوبية التي كان ينطلق منها. فقد ألحق الدكتور المخزومي دراسة أساليب التعبير إلى الدرس النحوي، التي كانت كتب النحو تبعدها عن هذا الدرس، يتضمنها (علم المعاني) بوصفه قسما من أقسام البلاغة، لكنه جعل هذا القسم جزءا مهما في الدرس النحوي، مثلما كان عبد القاهر الجرجاني ينظر إلى معاني النحو، وأهميتها في فهم نظم الكلام، والتركيب في كتابه(دلائل الإعجاز).

وكذلك ذهب الدكتور تمام حسان ، إذ يرى أن (علم المعاني) جزءا من الدراسة النحوية، بقوله:

((والواقع أن هذه الدراسة للمعنى ـ وهي دراسة معانٍ وظيفية في صميمها ـ تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي، الذي أريد بها خطأ أن تكوّنه ـ ومن هنا نشأت هذه الفكرة، التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل، أن النحو العربي

أحوج ما يكون إلى أن يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى(علم المعاني) حتى إنه ليحسن في رأيي أن يكون (علم المعاني) قمة الدراسة النحوية...))[٢٥].وقد أشار الدكتور تمام حسان في أثناء حديثه عن علم المعاني بجهود عبد القاهر الجرجاني،ولاسيما بنظرية النظم التي تتكاتف مع أحدث النظريات الغربية الحديثة، وتفوقها في مجالات طرق التركيب[٢٦].

٦- اتفق الدكتور المخزومي والدكتور تمام حسان على تقسيم الكلم على أربعة أقسام، فهي عند الدكتور مهدي المخزومي:(الفعل، والاسم، والأداة، والكناية)، وعند تمام حسان:(الاسم، والفعل، والضمير، والأداة)[٢٧]. فما أسماه المخزومي بـ(الكناية) ضمنها الضمائر، وألفاظ الإشارة،والموصول بجملة، وأدوات الاستفهام، والشرط ، جعله تمام حسان (الضمير) وضمنه أيضا ألفاظ الإشارة، والموصول بجملة، وأدوات الاستفهام، وما أسماه المخزومي الأفعال المتخلفة عن التطور أسماها الدكتور تمام الخوالف.

٧- دعا كلاهما إلى إلغاء فكرة العامل، وإقامة البديل عنها، للوصول إلى المعنى، فالدكتور المخزومي يقول:((ولا ريب أن فكرة العمل دخيلة على هذا الدرس، ويجب إلغاؤها وإبطالها... وصار فرضا على الدارسين، الذين يريدون أن يعيدوا إلى هذا الدرس اعتباره، أن يلغوا كلّ تلك الاعتبارات المنطقية الدخيلة المتهافتة، وأن يبطلوا القول بالعامل؛ ليبطل كلّ ما ترتب عليه، وتبطل كل التعليلات الجوف، القائمة على أساس وجوده))[٢٨].

ويقول:((ليس هناك عامل لا من الأفعال، ولا من الأسماء، ولا من الأدوات... ففكرة العمل إذا احتيج إليها يوما، لم يعد بالدارسين اليوم حاجة إليها، بل يجب أن تطرح اطراحا؛ لأنها أساءت إلى الدرس، وأساءت إلى الدارسين ، وحرفت الدرس عن وجهته اللغوية إلى وجهة منطقية عقيمة،

تحولت على أيدي المتأخرين إلى تفاهات، ألحقت بالدرس ضررا عظيما))[٢٩].

أما الدكتور تمام حسان فقد رفض فكرة العامل بيد أنه ركز رفضه للعامل اللفظي، أما العامل المعنوي فكأنه يقرّ به، إلا أنه يجعله واحدا من القرائن المعنوية[٣٠].

٨ـ كلاهما لم يوافق النحاة القدماء في تعريف الإعراب، على أنه((اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا))[٣١]، أو هو((الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها))[٣٢]، أو هو((الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة، حقيقة أو مجازا))[٣٣].

فبعد أن رفضا هذه التعريفات شرعا بإيجاد تعريف ينسجم مع ما ذهبا إليه.

فعرّف الدكتور تمام الإعراب بأنه((تحليل للوظائف في السياق، وليس تحليلا لمعاني المفردات، ولا لدلالة الجملة))[٣٤]، فلا عمل ولا عامل، وإنما هناك وظائف تؤديها الكلمات. وهو تعريف مجمل، يفصله تعريف الدكتور المخزومي، إذ يقول:((الإعراب ـ فيما نرى ـ بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية، ككونها مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام))[٣٥].

ويبدو لي أنه تعريف شامل لم يقتصر على بيان وظيفة الكلمة فقط ، بل شمل وظيفة الجملة في الكلام، وهو ما كان يُعرف ـ في اصطلاح القدامى ـ بالإعراب على المحل.

٩ـ ذهب كلاهما إلى أن علامات الإعراب أعلام على المعاني النحوية. يقول الدكتور المخزومي:((وللإعراب علامات تدل عليه، وهي الحركات، والحركات في العربية ثلاث:الضمة والكسرة، والفتحة، وقد اعتدّت العربية

بالضمة، والكسرة اعتدادا خاصا، فجعلت الضمة علما للإسناد، والكسرة علما للإضافة، أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة))[٣٦]. وهو بهذا لم يُزد على رأي أستاذه إبراهيم مصطفى ـ إلا أنه في موضع آخر ـ جعل الفتحة علم المفعولية، وما يشبهها إذ يقول:((وأما الفتحة فعلم المفعولية وما يشبهها، وعلم كل ما لم يكن داخلا في إسناد أو إضافة))[٣٧]. وأما الكلمات التي خرجت عن هذه القاعدة فإنه قد حاول تعليلها وتخريجها؛ لتبقى هذه القاعدة مطردة.

أما الدكتور تمام حسان فلا ينكر دلالة العلامات الإعرابية على المعاني ، إلا أنه يرى أنها لا يمكن أن تستقل بالدلالة على تلك المعاني، وإنما تتضافر مع غيرها من القرائن، في سبيل إبراز المعنى، إذ يقول:((ولست أنكر دلالة علامات الإعراب على المعاني النحوية، ولكنني لا بد من أن أشير ـ كذلك ـ إلى أن العلامات الإعرابية لا يمكن أن تستقل بالدلالة على هذه المعاني... ولكن العلامة الإعرابية إحدى القرائن، فيتوقف المعنى عليها حينا، كما في:(نحن العربَ نكرمُ الضيفَ) بنصب العرب، وعلى غيرها من القرائن حينا، كتوقف المعنى على البنية في غير المعربات، وعلى الرتبة في نحو(ضربَ موسى عيسى)، وعليهما في:جاء هذا القاضي))[٣٨]. وبهذا تكون العلامة الإعرابية عند الدكتور تمام حسان إحدى القرائن الدالة على المعنى الوظيفي النحوي.

١٠ـ ميّز كلاهما بين الزمن الصرفي من الزمن النحوي السياقي، فأثبت الدكتور المخزومي أزمنة كثيرة للماضي، والحاضر، والدائم، وكذلك فعل الدكتور تمام حسان((وقد تميز عمل الدكتور تمام حسان في هذا الجانب بالدقة والشمول ووضوح المنهج، فلم يعتمد على الملاحظة العامة للصيغ الزمنية في الاستعمال كما فعل الدكتور المخزومي من قبله، بل بنى عمله على التمييز بين أنواع

مباني الجملة العربية أولا، ثم راح يستنبط الأزمنة النحوية من كل نوع من هذه المباني بمعزل عن الآخر))[٣٩].

١١- اتفق كلاهما على عدم تقدير فعل في أسلوب النداء؛ لأنه عندهما يؤدي إلى تحويل الأسلوب من إنشاء إلى خبر، فيقول الدكتور مهدي المخزومي في ذلك:((إنّ حذف الأداة من النداء، وإقامة الفعل الذي قدروه مقامه، يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء، ويعود الكلام بعد التقدير وله طبيعة أخرى، ودلالة أخرى، ويتحول الكلام من كونه إنشاء إلى كونه خبرا))[٤٠].

يؤيده في ذلك الدكتور تمام حسان إذ يقول:((لقد قال النحاة بحذف الفعل وجوبا في النداء، ولا يستقيم معنى النداء - وهي إنشائي - مع تقدير الفعل؛ لأن الكلام مع تقديره سيصبح خبرا، والأوضح فيه أنه من الجمل، التي تعتمد على الأداة ومعناها))[٤١].

١٢- اتفق كلاهما على عدم تقدير الفعل بعد الأدوات التي لا تدخل - في رأي القدماء - إلا على الأفعال مثل:(هلا)،وأدوات الشرط، وغيرها كقولك:(إنْ زيدا ضربته)، يقول الدكتور المخزومي في نصب (زيدا) في قولك:(هلا زيدا أكرمته):((فليس فيها إضمار، ولا تقدير أيضا؛ لأن الاسم المنصوب بعد(هلا) في المثال المذكور مفعول مقدم للفعل المتأخر، ولا يمنع من كونه مفعولا به اتصاله بضميره، أو اشتغاله عنه بضميره، على حد تعبير النحاة))[٤٢].

ويرى الدكتور تمام حسان أن لا حذف في قولك:(إنّ زيدا ضربته)، إذ يقول:((وأما (إنّ زيدا ضربته) فأراها من مسائل الرتبة، والفصل، والربط بالضمير، وليست من مسائل حذف الفعل وجوبا))[٤٣]، إلا أنه لم يثبت على رأيه هذا؛ إذ يعترف بتقدير الفعل في المثال الذي ذكره، بقوله:((ومن مظاهر قرينة

التضام ـ أيضا ـ أن الاسم الواقع بعد الأدوات، التي لا تدخل إلا على الأفعال في الاشتغال، لا يكون إلا منصوبا على المفعولية، لفعل محذوف مقدر يفسره المذكور؛ لأنه لو ارتفع، لكان مبتدأ، ولعدت هذه الأدوات داخلة على الأسماء))[٤٤].

١٣ـ أخذ كلاهما من المصطلحات النحوية الكوفية، واستعملها في مصنفاته؛ لأنهم رأوا فيها دقة في التعبير، ومظهرا من مظاهر التطور، وهي تمثل خطوة إلى الأمام؛ لأن المذهب الكوفي أقرب إلى طبيعة الدرس اللغوي، الذي يقوم على وصف اللغة وعدم اللجوء إلى معيارية القاعدة[٤٥].

فقد استعمل الدكتور تمام حسان من المصطلحات الكوفية مصطلح(الأداة) في قبال مصطلح حروف المعاني عند البصريين، ومصطلح(التفسير) في قبال مصطلح التمييز عند البصريين، ومصطلح(المخالفة) أو الخلاف،ومصطلح (النعت) في قبال مصطلح الصفة عند البصريين.

أما الدكتور المخزومي فقد كان أكثر من الدكتور تمام حسان في تبني المصطلحات الكوفية، ومما أخذ عنهم:

أ ـ تسويغ نصب الاستثناء على الخلاف عند الكوفيين، ويذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا.

ب ـ الفعل الدائم:(اسم الفاعل والمفعول عند البصريين).

ج ـ مصطلح الأداة، (بدلا من حرف المعنى عند البصريين).

د ـ الأخذ بمصطلح لام اليمين، للتوافق الأسلوبي، قبال لام الابتداء عند البصريين.

هـ ـ مصطلح المحل، بدلا من الظرف.

و ـ مصطلح الترجمة والتبيين، بدلا من البدل.

ز ـ مصطلح النسق في قبال العطف بالحرف.
ح ـ مصطلح الخفض في قبال الجر.
ط ـ عائد الذكر، بدلا من باب الاشتغال.
ي ـ الرفع بـ(لولا).
ك ـ المكنى بدلا من الضمير[٤٦].

١٤ـ اتفق كلاهما على أن النحو العربي الذي جاء به النحاة العرب عامة لم يكن نحوا معياريا خالصا، ولم يكن وصفيا، وأن النحاة عندهما على قسمين: منهم من سلك المنهج المعياري في دراسته اللغوية، وأغلبهم كان من النحاة المتأخرين، ومنهم من نهج((منهج الوصفية، التي يباهي بها المحدثون، وأوضح ما يكون ذلك في نشاط النحاة الأولين، الذين كان يغلب على ألسنتهم أن يقولوا:(العرب تقول كذا) بدلا من قول الآخرين:"يجب ويجوز"))[٤٧].وعلى هذا جاءت دراساتهم اللغوية قائمة على الوصف في كثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع في التعبير[٤٨]، وهذه الدراسات هي التي كانت تمثل المنهج الوصفي اللغوي العربي التراثي، التي نادى الدكتور المخزومي إلى إحيائه، وتطويره، والسير على سبيله، وهو في رأي الباحث أفضل بكثير من الإتيان بمنهج غريب عن اللغة، أو عن روح اللغة العربية وخصائصها، ولا يتفق مع الدراسة اللغوية العربية غاية ووسيلة.

١٥ـ كلاهما طبّق نظريته النحوية وفق أسسه الوصفية في نماذج تطبيقية، فالدكتور المخزومي في كتابه(في النحو العربي قواعد وتطبيق) حاول فيه أن يطبق الأسس النظرية التي وضعها في كتابه(في النحو العربي نقد وتوجيه)، وقد أكثر من التمارين التطبيقية، التي تسهل على الدارسين والمدرسين ما وجده صعبا معقدا في كتب النحو وموسوعاته القديمة، أو التي ألفت على غرارها[٤٩].

أما الدكتور تمام حسان فقد جاءت محاولته الوصفية في دراسة اللغة العربية متكاملة من حيث النظرية والتطبيق، إذ انقسمت كتبه على قسمين، الأولى كانت تمثل الجانب النظري، وهي الكتب التي ألفها في المرحلة التي أسماها مرحلة(ما قبل التأطير)[٥٠]، والتي نتج عنها كتاب(مناهج البحث في اللغة)، و(اللغة بين المعيارية والوصفية)، كان الغرض من تأليفها واحدا، فغرض تأليف (مناهج البحث) محاولة إيجاد منهج جديد لدراسة العربية، لما منيت به الدراسات التقليدية من الصعوبة والتعقيد، وإن محاولات التجديد لم تمس المنهج، ولهذا حاول فيه أن يقدم ((إلى القارئ العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي،وليعرض هذا المنهج عرضا مفصلا، آخذا أمثلته ووسائل إيضاحه من الفصحى حينا، ومن العاميات حينا، ومن لغات أجنبية حينا ثالثا، فلم يكن بحثا خالصا للفصحى بقدر ما كان عرضا للمنهج الوصفي...))[٥١].

أما غرض تأليف كتاب(اللغة بين المعيارية والوصفية) فهو إيجاد علاج لشكوى الناس من داء النحو العربي الذي انبثق من المنهج لا التفاصيل، وبالاستعانة بمناهج الدراسة اللغوية الحديثة، ويكمن داء الشكوى بتغلب المعيارية على الوصفية في الدراسات التقليدية[٥٢]. وقد سعى فيه الدكتور تمام حسان إلى إيجاد بدائل وصفية يستعين بها الباحث اللغوي في دراسته للغة، وتغنيه عن المعيارية غير العلمية، التي شاعت في الدراسات التقليدية[٥٣].

ويتصل كتاب(اللغة بين المعيارية والوصفية) بكتاب (مناهج البحث في اللغة) بصلة قوية، فهو يكمل ومتمم له، وفيه تفصيلات لقضايا ذكرها موجزة في(مناهج البحث)، وإيجاز لقضايا ذكرها مفصلة في ذلك الكتاب.

أما القسم الآخر من كتب الدكتور تمام حسان فقد كان يمثل الجانب التطبيقي وهي الكتب التي ألفها في مرحلة أسماها مرحلة(الإطار الفكري)[٥٤]، وهي

مرحلة النضج الفكري عنده التي أودعها مطبقا إياها على العربية الفصحى في كتابه(اللغة العربية معناها ومبناها)، وكتابيه(الخلاصة النحوية، والبيان في روائع القرآن)، إلا أن كتابه اللغة العربية معناها ومبناها يقف وحيدا في مجال تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية، وأعني بالنظرية اللغوية الحديثة هنا، الإطار العام والتحليلي للبنيوية الوصفية(٥٥).

ثانيا : ما اختلف به الدكتور مهدي المخزومي مع الدكتور تمام حسان

١ـ كانت لأصول المنهج الوصفي عندهما نقطة فارقة ، أما الدكتور المخزومي فقد جاء منهجه الوصفي نابعا من التراث العربي النحوي لدى أوائل النحويين، والكوفيين خاصة، وكذلك ما تسنى له من الإفادة من علماء العربية، ومنهم: عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، وابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)، و إبراهيم مصطفى، وما أفاده عن طريق الترجمة من قضايا علم اللغة الحديث، ومباحث المستشرقين(٥٦).

أما الدكتور تمام حسان فقد أفاد من دراسته في انجلترا، إذ درس تراث العربية بمنهج وصفي غربي حديث،وهو ما اختطته النظرية السياقية التي نادى بها أستاذه فيرث.

وقد ترتب على هذا الاختلاف اختلاف في الغاية التي من أجلها دُرست اللغة؛ إذ إنّ دراسة اللغة العربية عند النحاة العرب الأوائل كانت من منطلق الحفاظ على لغة القرآن الكريم من التبديل والتغيير كما حدث للغات القديمة الأخرى، أما الغرب فقد درسوا لغتهم لذاتها ومن أجل ذاتها كما هو شعار العالم السويسري سوسور، وهذا من أهم الفروق بين المنهجين اللذين تمثلا عند الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان.

وقد عني علماء اللغة العرب باللغة العربية الفصحى من دون غيرها من

اللهجات العامية التي تذكر عند الاستشهاد بأنها لهجات شاذة عن المستوى اللغوي الفصيح، وهو مستوى لغة الأدب العربي، ولغة القرآن الكريم، ولذلك حتى القراءات القرآنية قسموها على وفق تقسيمات فصاحة اللغة، فهناك قراءة صحيحة واحدة وشرطها موافقة العربية الفصحى ولو بوجه،والقسم الآخر هو القراءات الشاذة[٥٧]، وهي في معظمها قراءات لهجية على وفق لهجات العرب.

وقد تمثلت هذه الفصحى في مستوى الشعر والنثر، ولهذا لم يفرقوا بينهما في دراسة اللغة العربية الفصحى؛ لأنها في الأعم الأغلب جاءت وفق قواعد لغوية واحدة، وكذلك لم يحددوا للعربية حدودا زمانية ومكانية مثلما حددها الغربيون في دراسة لغتهم وفق منهجهم الوصفي الحديث؛ لأن من خصائص اللغة العربية أنها لم تتغير وتتبدل بتغير الأزمان والأماكن كما تغيّر غيرها من اللغات الأجنبية، وذلك لأنها حفظت بالكتاب العزيز الذي مثّل المعجزة اللغوية الخالدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتزاز العرب بلغتهم شعرا ونثرا لأنها حفظت مآثرهم ومفاخرهم.

٢ـ اختلفا في قضية أصل المشتقات، فقد ذهب الدكتور المخزومي إلى القول بأن الفعل هو مصدر الاشتقاق، ولا ينكر غيره إذ يعترف بوجود غيره أيضا، بيد أنه ـ بحسب ما يرى ـ يبقى مصدر اشتقاق أغلب الكلمات، إذ يقول:((من العسير جدا أن نظفر بالدليل القاطع على ترجيح أحد الرأيين على الآخر؛ لأن ذلك يستلزم الإلمام الكافي بتاريخ الفعل في لغة من اللغات، أو بتاريخه في العربية وهو مطلب عسير جدا، فلم يبقَ أمام الدارس إلا القرائن، والقرائن تدلّ على أن الفعل هو مصدر اشتقاق أغلب الكلمات))[٥٨].

أما الدكتور تمام حسان فقد أفاد من تبويب المعاجم العربية، واستنبط من ذلك قاعدة في أصل المشتقات ارتضاها أن تكون مناطا للاشتقاق، بقوله:((وإذا

صحّ لنا أن نوجد رابطةً بين الكلمات، فينبغي لنا إلا نجعلَ واحدة منها أصلاً للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربطِ بينَ الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق، وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق))[٥٩]. وعلى هذا الرأي تكون كل الكلمات العربية مشتقةً، باستثناء الضمائر، والحروف، والأدوات، وبعض الخوالف[٦٠].

ولم يكن الدكتور تمام حسان أول من وصل إلى هذا الرأي، بل قد سبقه إلى ذلك الأصوليون من المحدثين وكذلك الدكتور عبد الله درويش[٦١].

وإنّ الرأي القائل بأصالة(المادة)، وإنّ الكلمات كلّها مشتقة منها في نظرنا كما هو في نظر الدكتور صالح الظالمي من قبل لا يمكن أن نتصوره، إذ إنّ من شروط الاشتقاق الاتفاق في المعنى بين المشتق والمشتق منه، وهذا غير حاصلٍ في الاشتقاق من الحروف المبعثرة ما دامت مجردة عن المعنى، فكان لابد أن تؤلف الحروف كلمةً لها معنى خاص في الوضع، حتى يمكن الاشتقاق، وبهذا نرجع إلى الرأي القائل بان الكلمات بعضها أصلٌ وبعضها الآخر فرع، الذي حاول الدكتور تمام حسان التخلص منه ولم يفلح؛ إذ إنه في الوقت نفسه أقرّ بأصالة بعض الكلمات مثل الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف[٦٢].

ثم إنّ من خصائص كلمات اللغة العربية أنها في الغالب ثلاثية المبنى، ويمكن إرجاع غيرها إليها بحذف حروف الزيادة، وهذا مما يدل على الأصالة في بعض والفرع في الآخر.

٣ـ اختلفا في أقسام الكلم، فقد قسمها الدكتور مهدي المخزومي على أربعة أقسام هي:(الفعل، والاسم، والأداة، والكناية)، وقسمَها الدكتور تمام حسان في كتابه(اللغة العربية معناها ومبناها) إلى سبعة أقسام، هي: (الاسم، الصفة، الفعل، الخالفة، الضمير، الظرف، الأداة) وكلاهما في نظرنا غير مقبول،

لأنهما فقدا أهم الشروط العلمية، التي يجب أن تتوافر في القسمة، لتكون ذا ثمرةٍ نافعة، وهذه الشروط هي:

أ- يجب أن تؤسس القسمة على أساس واحد، أي يجب أن يلاحظ في المقسم جهة واحدة، وباعتبارها يكون التقسيم؛ لأن الشيء الواحد يمكن تقسيمه لعدة تقسيمات بحسب اختلاف الجهة المعتبرة، مما يؤدي إلى كثرة الأقسام، وتداخلها وهذا الأساس لم يوجد عند الدكتور مهدي المخزومي فهو لم يوضح((الأسس التي روعيت أو ينبغي أن تراعى في التقسيم، وهذه مسألة مهمة، بل اكتفى بذكر بعض علامات الاسم والفعل الشكلية ولم يتعرض لذكر علامات الأداة))[٦٣].

أما الدكتور تمام حسان فقد عوّل في تقسيمه للكلم على أكثر من جهةٍ أو أساس، إذ رأى أن التفريق يستند من حيث المبنى(الشكل) الى اختلاف بعضها عن بعض في الصورة الإعرابية، والصيغة، والتضام، والرسم الإملائي، والإلصاق، والرتبة، وصلاحية الكلمة للدخول في جدول، ويستند أيضاً إلى المعنى(الوظيفة) وذكر أنها تشمل: المسمى، والحدث، والزمن، ومعنى التعليق، والمعنى الجملي.

ونحن بهذه الأسسِ الشكلية والمعنوية الكثيرة نستطيع أن نتشعب بالتقسيم إلى أكثر من سبعة أقسام، لأن الأقسام الفرعية تتشعب بينها وبين قسيماتها بأسسٍ خلافية(قيم خلافية) أيضاً فبين الاسم المعين، وأسم الحدث، وأسم الجنس، وغيرها من الأقسام التي يضمها(الاسم) قيمٌ خلافية في الشكل والوظيفة، ولولا تلك القيمُ أو الأسس لما استطعنا أن نميز بينها.

وعلى أساس هذه الفكرة لابدَ من أن نفرد كلّ واحدٍ من هذه الأصناف في قسمٍ برأسه، وفي هذا من التشعب بالتقسيم مالا يقبله المنهج العلمي[٦٤].

ب ـ لابد من أن تكون الأقسام متباينة فيما بينها غير متداخلة، أحدها على ما صدقَ عليه الآخر، وبهذا التداخل وقع الدكتور مهدي المخزومي في تقسيمه الكلم، فهو حين تحدث عن(الأداة) وهو القسم الثالث من أقسام الكلم، أوضح أن المعاني التي تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة، ذكر منها: الاستفهام وأدواته، والنفي وأدواته، والتوكيد وأدواته، والشرط وأدواته، والوصل وأدواته، وحين تحدث عن(الكناية) وهي التي جعلها قسماً بذاته قسيماً (للاسم ، وللفعل، والأداة)، ذكر أن المستفهم به، وكلمات الشرط تندرج تحت هذا القسم، وبنظرةٍ بسيطة نجد الدكتور المخزومي قد عدَّ بعض الأدوات ضمن قائمة الكنايات، لأننا نستفهم بأداة الاستفهام، ونشترط بأداة الشرط[٦٥].

أما الدكتور تمام حسان فقد سقط في تداخل الأقسام، حينما أقرَ بمبدأ إمكانِ نقل لفظٍ من قسمٍ من أقسام الكلم إلى استعمالات قسمٍ آخر غير القسم الذي ينتمي إليه[٦٦]، ومن ذلك مثلاً ذهابه إلى أن أسماء الزمانِ والمكان(كاليوم، والساعة، وأمامَ، ووراءَ) قد يتوسع فيها، فتنتقلُ من اسميتها وتستعمل استعمال الظروف، من باب تعدد المعنى الوظيفي للكلمة الواحدة[٦٧].

وقد ردَّت هذه الفكرة لأن((معيار تعدد المعنى الوظيفي معيارٌ غير علمي، لأنه غير منضبطٍ لان ذلك ينفي أن تكون الوظيفة معياراً للتقسيم، وسيشكلُ على الدكتور تمام فصله الصفاتِ عن الأسماء بداعي أنها تشترك مع الأفعال في سماتٍ أخر، نقول: لِمَ لا يمكننا القول بأن الصفات هي من الأسماء، وإنّ قيامها بوظيفة الأفعال من باب تعدد المعنى الوظيفي أيضاً؟!))[٦٨].وتداخل الأقسام هذا مما يوجب إسقاط القسمة، لأنها لا تؤسس درساً نحوياً واضحاً في نظامه وأحكامه.

ج ـ يشترط في القسمة أن تكون دلالة المصطلحات فيها جامعة لجميع ما يمكن أن يدخل فيه من الأقسام، أي حاصرة لها لا يشذ منها شيءٌ، مانعة عن دخول غير أقسامه فيه، وهو مبدأ أقر به الدكتور تمام حسان[٦٩]. وبتحكيم هذا المعيار العلمي على تقسيم الكلم عندهما نجد أن تقسيمهما غير منضبطٍ؛ لأن الأقسام تتداخل فيما بينها على العكس مما جاء به النحاة القدماء من تقسيم منضبطٍ((انضباطاً تاماً بمعيار الجمع لعناصره، ومنعه دخول غيرها فيه، فالاسم لا يقبل بأي شكل من الأشكال أي نوعٍ من أنواع الفعل أو الحرف))[٧٠].

د ـ حاول كلاهما تجنب ما وقع فيه النحاة، عندما عدّوا بعض الألفاظ في أقسام لا تحمل من خصائصها إلا علامة أو علامتين، وهذا أهم الشروط العلمية التي يقر بها المنهج الوصفي الحديث للتقسيم وهو (مراعاة الانحراف التدريجي)((الذي يعني أنه لا يمكن لأفراد أي صنف أن يحملوا بشكلٍ متساوٍ جميع سمات هذا الصنف، وإنما تتفاوت أفراد أي صنفٍ فيما بينها في قبول السماتِ التي تكون لهذا الصنف، وهذا المبدأ مقرر في الدرس الوصفي نفسه، فهم يرون أن الفرد النمطي للقسم يقع في دائرة القسم، وهو الفرد الذي يحمل جميع صفات القسم أو هو أكثر الأفراد حملاً لسمات القسم الذي ينتمي إليه، ويرون أننا كلما اتجهنا إلى محيط دائرة الأفراد التي تنتمي إلى القسم قلَّ عدد السمات التي تحملها الأفراد، حتى نقع على فردٍ لا يحمل من سمات القسم إلا سمةً واحدة))[٧١].

وتأسيسنا على ما تقدم يكون التقسيم الثلاثي الذي جاء به النحاة القدماء أدقَ بكثير من التقسيم الذي جاء به المحدثون، إذ توافرت فيه شروط القسمة العلمية التي تقدم ذكرها هذا من جهةٍ ومن جهةٍ أخرى أن المحدثين لم يأتوا بقسمٍ جديد لم يلتفت إليه النحاة فكلَّ الأقسام التي ذكروها موجودةٌ في تقسيمهم وهذا

التطابق أن دلَّ فإنما يدل على دقة تقسيم القدماء للكلم، وحسن قراءتهم لمكونات اللغة العربية.

وكأنهم أرادوا في تقسيم الكلم أن يعملوا أولاً على تقسيمها تقسيماً عاماً، لا يدخل أي عنصر من عناصر قسم منها في القسم الآخر، ثم راحوا بعد ذلك إلى تقسيم العناصر الداخلة في كل قسمٍ على أقسامٍ لا يدخل كلُّ واحدٍ منها في الآخر وهكذا(٧٢).

٤ـ اختلفا في أقسام الفعل، فقد ذهب الدكتور المخزومي مذهب الكوفيين في أن أقسام الفعل ثلاثة هي(الماضي، والمضارع، والدائم)(٧٣)، أما الدكتور تمام حسان فقد ذهب مذهب البصريين في أن أقسام الفعل هي(ماضي، ومضارع، وأمر)(٧٤)، وهما بهذين القسمتين لم يأتوا بجديدٍ على ما جاء به النحويون القدماء.

ولو أردنا أن نرجح أحد القسمتين على الآخر لرجحنا التقسيم الكوفي للفعل، إذ أراه تقسيماً اقرب إلى روح اللغة العربية من التقسيم البصري، لأن من قوام الفعل عند النحويين جميعاً، هو أن يدل على حدثٍ مقترن بزمن، وهذا ما لا نجده في(فعل الأمر)، إذ أنه لا يدل على وقوع حدث في زمن من الأزمنة، ولكنه طلبٌ محضُ يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً، وهذا ما أيده الدكتور المخزومي، والأستاذ الجواري، وتابعهم الدكتور فاضل مصطفى الساقي(٧٥)، ثم أن هذين الأمرين قد وجدا فيما أسماه الكوفيون بـ(الفعل الدائم)، ولهذا عدوه القسم الثالث من أقسام الفعل.

إضافة إلى هذا أنه يستعمل استعمال الأفعال في إلحاقها بالفاعل والمفعول والنائب عن الفاعل، وأنه وجد مثل هذا الفعل في لغةٍ ساميةٍ قريبة الصلة من العربية، وهي، الأكدية، وللفعل في الأكدية ثلاثة أزمنة أصلية: الماضي،

والمستقبل، والمستمر[٧٦].

ثم أنه ليس شرطاً أن تتوافر فيه جميع علامات الفعل الشكلية، وهذا ما أقره المنهج الوصفي، وقد تقدم ذكره في النقطة السابقة.

٥ـ كلاهما قسم الجملة إلى ثلاثة أقسام، واتفقا في قسمين منهما، وهما: (الجملة الفعلية، والجملة الاسمية)، واختلفا في القسم الثالث، فهو عند الدكتور المخزومي(الجملة الظرفية)،، لأنه يرى أن يكون تقسيم الجملة العربية مبنياً على أساس المسند، وليس على أساس لفظي كما كان عند النحاة القدماء ـ لاسيما البصريين ـ ((لأنّ أهمية الخبر أو الحديث، إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من الدلالة))[٧٧]، وعلى هذا فالجملة العربية تنقسم على ثلاثة أقسام وذلك على النحو الآتي:

((١ـ الجملة الفعلية: هي التي يكون فيها المسند دالاً على التغير والتجدد، أو بعبارة أخرى: هي التي يكون فيها المسند فعلا....

٢ـ الجملة الاسمية: وهي الجملة التي يكون فيها المسند دالاً على الدوام، أو بعبارة أخرى: هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً...

٣ـ الجملة الظرفية: وهي الجملة التي يكون فيها المسند ظرفاً، أو مضافً إليه بالأداة))[٧٨]، بشرط أن يتصدر المسند، وأن يتأخر المسند إليه، وأن يكون نكرة[٧٩]، وعلى هذا تكون جملة(في الدار رجلٌ) ظرفية، وجملة(في الدار زيدٌ) اسمية، وكذلك(رجلٌ ظريفٌ في الدار) تكون أسمية أيضاً.

وذهاب الدكتور المخزومي إلى أن(الجملة الظرفية) قسمٌ من أقسام الجملة، قد ادخله في تناقض، فهو في موضعٍ آخر يرفضُ فكرة الجملة الظرفية، عندما عرضَ رأي ابن هشام(ت٦٧١هـ)، وقال معقباً:((ولنا فيما قاله رأيٌ آخر، لا يقره فيما ذهب إليه، لأن الجملة الظرفية التي عدها قسماً ثالثاً، إن كان الظرف معتمداً،

فجديرٌ بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمدا فهو من الجملة الاسمية، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام))[٨٠]. ويريد من الاعتماد على شيء كالاستفهام والنفي وغيرهما.

وهذا ما نرتضيه نحن أيضاً، إذ إنّ أساس أي جملة عربية هو إفادة النسبة بين المسند والمسند إليه، وهذه النسبة، إما أن تكون على نحو الثبوت والدوام فتكون الجملة أسمية، وأما على النحو الحدوث والتجدد فتكون الجملة فعلية، ولا ثالث لها.

وأما القسم الثالث عند الدكتور تمام حسان فهو(الجملة الوصفية)، ويقصد بالجملة الوصفية: الجملة المبدوءة بوصف مشتق، معتمد على نفي، أو استفهامٍ، من مثل قولك: أقائم الزيدان؟. وما قائم الزيدان، إذ يقول((سبق في الكلام عن المبتدأ أنه يكون اسماً معرفة، ولم نتكلم عن جواز كونه وصفاً، انتظاراً لمناسبة الكلام عن الجملة الوصفية، وذلك أن الوصف يشبه الفعل في صلاحيته أن يكون نواة لجملة أصلية، كما في قولك(أقائم زيدٌ)، أو نواة لجملةٍ فرعية، نحو(زيد قائم أبوه)... والأمر كذلك ـ في الأوصاف الأخرى، وهي الصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وأفعل التفضيل))[٨١]، ويقول في موضع آخر((والوصف أو الصفة نواة الجملة الوصفية، التي تكون بوصف معتمدٍ على نفي، أو استفهام، أو مبتدأ، أو موصوف، أو نحوه مما يسبق الأفعال فإذا وليته الصفات، دخلت في علاقات سياقية، شبيهة بما يكون للأفعال من هذه العلاقات))[٨٢]، وهذا هو عين رأي البصريين في الوصف المشتق، إذ كانوا يشترطون فيه الاعتماد على نفي أو استفهام، أما الأخفش والكوفيون فلم يشترطوا ذلك[٨٣].

أما عن وجه إعرابه، فيقول الدكتور تمام((و الوجه ـ في رأيي ـ أن إعراب الوصف لا ينبغي أن يكون بدعوى أنه مبتدأ، وإنما يكون بأنه صفة فاعل أو

مفعول... إلخ، كما نصف الفعل في الإعراب بأنه فعلٌ ماضٍ أو مضارع..... إلخ))[٨٤].

ويمكن أن نقول: لما كانت الجملة الوصفية شديدة القرب من الجملة الفعلية، وعلاقتها بالنفي وغيره، فلا داعي إلى جعلها قسماً قائماً برأسه، وكان الأولى ضمّها إلى القسم الآخر وهي الجملة الفعلية، كما فعل الدكتور المخزومي.

٦ـ اختلفا في(الفعل المضارع) من حيث الإعراب والبناء، إذ يرى الدكتور المخزومي أن الفعل المضارع ليس بمعربٍ، وإنّ تغير حركاته لم يكن من أجل الإعراب، ((وإنما كان ذلك كله، من أجل تمييز، زمن الفعل المضارع وتخصيصه؛ فبناؤه مجرداً من الأدوات يستعمل في الحال والمستقبل، ولا دلالة له على أحدهما، فإذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي، اتصل في النفي بلم أو لّما، وسكن آخره.... وإذا أريد له أن يخلص للمستقبل، سبقته:"أن، ولن، وإذن"))[٨٥]

فليس النصب والجزم ـ على رأيه ـ من عمل تلك الأدوات، إنما هو تخصيص لزمن الفعل ودلالةِ عليه، إذ يقول ((ولكن(يفعل)، بعد أن جردت من الدلالة على الماضي، كان ما بقي لها من دلالةٍ على الزمن أوسع من دلالة(فعل)، وظلت مترجحة بين الحاضر والمستقبل، ولذلك كانت حركات آخره تتعاقب، لتعاقب الدلالات المختلفة، فهي أما أن تدل على الحاضر فترتفع، أو تدل على المستقبل فتنصب، فإذا دلت على غير الحاضر والمستقبل، لم يكن لها إلا الجزم، وصار الجزم شركة بين(يفعل) الدالة على الماضي، نحو(لم يفعلْ)، و(يفعل) التي لا تدل على زمانٍ البتة، كالتي بعد أدوات الشرط))[٨٦].

وأما فتح المضارع المتصل بنون التوكيد، فقد أرجعه إلى سببٍ صوتي، وهو أن الفعل معها كما يفتح بالماضي، إذا لحقته تاء التأنيث، وكما يفتح آخر الاسم،

إذا لزمته تاء التأنيث[٨٧]، وفي موضع آخر، فسره بما فسر به نصب المضارع عموماً، وهو تمحضه للدلالة على المستقبل[٨٨].((ولابد من الإشارة ـ هنا ـ إلى أن المخزومي أهمل تفسير السكون، الذي يظهر على الفعل المضارع، في حالة اتصاله بنون النسوة، فكان ذلك ثغرة في تطبيقه لوجهة نظره، في تفسير ما يطرأ على المضارع من حركات))[٨٩]. ويبقى الفعل الدائم، خارج عن قاعدته هذه، لكنه حاول أن يفسر علاماته، بأنها لا تدل على معانٍ إعرابيةٍ، وإنما هي حركات إتباع للمجاورة[٩٠].

أما الأفعال الخمسة فلا تخضع لما ذهب إليه الدكتور المخزومي، من تفسير لحركات الفعل المضارع، وقد حاول أن يجدَ تفسيراً لثبوت النون وحذفها في تلك الأفعال، قائساً ذلك على الأسماء المعربة بعلامات فرعية، لاسيما المثنى، إذ يقول:((وكما كان بناء المثنى بالألف علمَ كونه مسنداً إليه، بعد أن فاتها إظهار الضمة، كان(يفعلان) ومثيلاتها علماً للفعل المضارع المرفوع، الذي يدل على زمانٍ عام، لا تخصيص فيه))[٩١]. ويقول أيضاً:((فالنون في (يفعلان) وما على مثالها ـ إذن ـ للحفاظ على علم التثنية والجمع والتأنيث، ولا مناص من المحافظ عليها وإثباتها، فلو حذفت النون، لتعرض ذلك كله للحذف أو التقصير، فالنون ـ إذن ـ في هذه الأمثلة، إنما هي لوقاية الألف والواو والياء من الحذف أو التقصير، لا للدلالة على أنها معربة مرفوعة. أما في حالة الجزم ، فتنتفي فائدة النون، وتنتفي شبهة أن الفعل للمفرد؛ لأن الفعل إذا كان للمفرد، لم تضم فيه لام الفعل...وما دامت اللام مضمومة دلّ ذلك على أنها متبوعة بعلم الجمع، أما النصب فيها ، فقد حمل على الجزم، وحمل النصب ـ هنا ـ على الجزم، كحمله على الجر في المثنى، وجمع المذكر السالم))[٩٢].

فالدكتور المخزومي ـ هنا ـ يرى أن ثبوت النون، إنما هو لغرض معنوي، وهو

إزالة التباس الأفعال المسندة إلى هذه الضمائر بالفعل المسند إلى المفرد في حالة رفعه. وقد رُدّ على الدكتور المخزومي من أن هذا الالتباس لا يكون، إلا إذا كان الفعل مسندا إلى واو الجماعة فقط، ولا يكون في الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، ومع ذلك تثبت النون فيهما في حالة الرفع. وإن سلمنا ـ بما يرى ـ بأن حذف النون قد يؤدي إلى حذف الألف والياء، فستبقى حركة ما قبلها؛ الفتحة في آخر الفعل المسند إلى ألف الاثنين، وستبقى الكسرة في آخر الفعل المسند إلى ياء المخاطبة، حينئذ لا يكون الالتباس بالفعل المسند إلى المفرد الغائب في حالة رفعه. وعلى رأيه هذا، فإن الأفعال الخمسة ليست معربة بعلامات فرعية، كما هو معروف لدى القدامى،وليس ثبوت النون فيها علامة لرفعها، ولا حذفها علامة لنصبها وجزمها، وأنها ليست معربة بعلامات مقدرة على اللام، بحسب ما يرى بعض النحاة القدامى[٩٣][٩٤].

ومما لا شك فيه إنّ الدكتور المخزومي لم يكن أول من قال بالدلالة الزمنية لعلامات إعراب المضارع، فقد صرح المبرد بأن((حروف النصب، إنما معناها ما لم يقع)) [٩٥]، وكذلك السيوطي، إنّ الناصب عنده من شأنه أن يخلص المضارع إلى الاستقبال[٩٦]، وقال ابن الناظم(ت٦٨٩هـ):((فلو كان المضارع بمعنى الحال، وجب رفعه، لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعا))[٩٧]، و((ليس معنى هذا أن كلّ مرفوع هو يدلّ على الحال، ولا كلّ فعل مستقبل يكون منصوبا، بل قد يكون المرفوع لغير الحال، وقد يكون المستقبل غير منصوب، نحو:سيحاسب الله الخلق))[٩٨].

وأما الدكتور تمام حسان فقد تابع النحاة القدامى في أن الأفعال مبنية ما عدا الفعل المضارع فإنه معرب، ولا يبنى إلا إذا اتصل بنون النسوة، أو إحدى نوني التوكيد. ويكون المضارع مرفوعا إذا تجرّد من الناصب والجازم، ومنصوبا إذا

سبق بأداة نصب، ومجزوما إذا سبق بأداة جزم، التي تدخل على الفعل المضارع من دون غيره من الأفعال[٩٩].

٧ـ اختلفا في(الاسم المقصور) من حيث الإعراب والبناء، فقد ذهب الدكتور المخزومي إلى أنه من الأسماء المبنية؛ لأنها تلزم حالة واحدة في مختلف الحالات الإعرابية، فنقول: جاءَت ليلى الشاعرةُ ، ومررتُ بليلى الشاعرةِ، ورأيتُ ليلى الشاعرةَ، فليلى في الجملة الأولى فاعل، ومن حق الفاعل أن يرفع، وفي الجملة الثانية مضاف إليه بالأداة، ومن حق المضاف إليه أن يخفض، وفي الجملة الثالثة مفعول، ومن حق المفعول أن ينصب، ولكنها جاءت في الأحوال الثلاثة على حال واحدة،وذلك لانتهائها بألف لازمة، والألف صوت ساكن أبدا[١٠٠].

أما الدكتور تمام حسان فقد تابع النحويين القدماء، في كونه معربا، لكنّ إعرابه يُقدّر على الألف[١٠١].

ونرى أن القول ببناء المقصور أقرب إلى وصف حقيقة هذه الأسماء؛ إذ لا فائدة من القول بالتقدير إذا أغنت القرائن اللغوية الأخرى عن الحركة الإعرابية في بيان المعنى الوظيفي للكلمة.

٨ـ اختلفا في جواز تقديم الفاعل على فعله. فقد تابع الدكتور المخزومي الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على فعله[١٠٢]، في مثل قولك:(محمد ذهبَ)، فالجملة عندهم فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل[١٠٣].

أما الدكتور تمام حسان فقد تابع البصريين في عدم جواز تقديم الفاعل على فعله[١٠٤] إذ يقول:((فهذا الاسم المرفوع جاء بعد الفعل، فأعرب فاعلا، ولو سبق الفعل لكان شيئا آخر، غير الفاعل، فرتبة الفاعل من الفعل رتبة التأخير، وهي من الرتب المحفوظة، التي لا تتخلف))[١٠٥].

والأوْلى موافقة مذهب الكوفيين ومن تبعهم؛ إذ ليس من المعقول أنّ العربي

إذا قدم في كلامه ذكر الفاعل على فعله، يريد فعلا آخر مقدرا غير الفعل المذكور، مع أن من طبيعة العرب إذا أرادوا الاهتمام بالشيء قدموه في الذكر، إذا أمن اللبس بوجود القرائن اللغوية الدالة على المعنى المراد، ويعضد هذا الكلام كثير من الشواهد التي لا يتطرق إليها الشك في صحتها، ومنها النصوص القرآنية التي تقدم فيها ذكر الفاعل على فعله كقوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(١٠٦)، وقوله تعالى:﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾(١٠٧)، وقول أبي تمام:

إذا مارِقٌ بالغدرِ حاولَ غدرةً فذاك حَرِيٌّ أنْ تَئيمَ حَلائلُه(١٠٨)

وقول طرفة:

إذا القومُ قالوا من فتىً خِلتُ أنني عُنيتُ فلمْ أكسلْ ولمْ أتبلّد(١٠٩)

ثم إنّ عدم التقدير أولى من التقدير، إضافة إلى أن التقدير يحوّل الجملة البسيطة إلى جملة مركبة أو من جملة صغرى إلى جملة كبرى، إذ إن الفاعل إذا قُدّم يُعرب مبتدأ عند البصريين، فيخلو الفعل من الفاعل مما يستلزم في نظرهم تقدير فاعل، فإذا قدر للفعل فاعل تصبح الجملة فعلية، ويتحول المسند من مفرد إلى جملة، وبهذه الصورة استحالت الجملة من بسيطة إلى مركبة، ثم إن المسند إليه(الفاعل) الذي أعرب مبتدأ يُعرب في أحوال أخرى فاعلا لفعل محذوف، وذلك حين يلي المسند إليه أداة من الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال، كأدوات الشرط نحو الآيتين المتقدمتي الذكر، والأخذ برأي الكوفيين يحلُّ الإشكال النحوي، الذي وقع فيه البصريين، وأعرب الاسم فاعلا متقدما، فتكون الجملة فعلية ، فيصبح دخول أدوات الشرط عليها من دون التكلف في التأويل والتقدير لتوجيه الآيتين وأمثالهما.

٨ـ اختلفا في منصوب(باب الاشتغال) في مثل قولك:(زيداً ضربته) تبعا لاختلاف

النحاة فيه، إذ إن(زيدا) مفعول به ـ في رأي القدامى ـ منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: ضربتُ زيدا ضربته، باستثناء الكسائي(ت١٨٩هـ)، والفراء(ت٢٠٧هـ)، فهما يريان أن (زيدا) منصوب هو وضميره بالفعل المذكور[١١٠].((وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد، في ذلك المفعول وفي ضميره معا، في حالة واحدة؛ لأن الضمير في المعنى هو الظاهر))[١١١]، وهذا ما ذهب إليه الدكتور المخزومي بقوله:((ومن رأينا أن الضمير لا يصلح أن يكون مفعولا به؛ لأنه كناية عنه، وإشارة إليه))[١١٢]،وقال أيضا متحدثا عن(زيدا) في قولك:(هلا زيدا أكرمته):((فليس فيها إضمار ولا تقدير أيضا ؛ لأن الاسم المنصوب بعد(هلا) في المثال المذكور، مفعول مقدم للفعل المتأخر،ولا يمنع من كونه مفعولا له اتصاله بضميره، أو اشتغاله عنه بضميره على حد تعبير النحاة))[١١٣]، وهو رأي مقبول وبعيد عن تكلف التقدير والتأويل الذي وقع فيه النحاة القدامى؛ نتيجة لنظرية العامل التي ارتبطت بالفلسفة والمنطق في دراستهم النحوية، إذ الفعل عندهم لا يحقّ له أن يعمل في الاسم الظاهر والضمير العائد عليه معا[١١٤].

وقد تابع الدكتور تمام حسان النحاة القدامى، فالاسم المنصوب ـ عنده ـ مفعول به لفعل مقدر يفسره الفعل المذكور بعده[١١٥].

٩ـ اختلفا في باب(التنازع) الذي اختلقه النحاة القدامى، وجعلوا له صورا منها: أن يتنازع الفعلان فاعلا واحدا، كقولك:(ذهب وعاد محمد): وأن يتنازعا مفعولا واحدا، مثل:(قابلت وأكرمت محمدا)،واختلفوا في أي الفعلين يحقّ له العمل في المعمول رفعا أو نصبا، فقد جعل البصريون ذلك الفاعل معمولا للفعل الثاني ؛ لقربه واضمروا في الأول مثل الذي أظهروا للثاني، والكوفيون يجعلونه للأول لسبقه ويضمرون في الثاني[١١٦].

أما الدكتور المخزومي فيرى جواز تعدد الفعل للفاعل الواحد، قياسا على جواز تعدد الخبر[١١٧]. وهذا هو رأي الفراء، كما روي عنه الرضي وابن يعيش[١١٨]. وعلى رأيه هذا يمكن لنا أن نقيس المفعول به على الفاعل، فنجيز تعدد الفعل للمفعول الواحد.

وبهذا لم نعد بحاجة إلى فتح باب خاص بالتنازع، لأنه لم يعد هناك تنازعا أصلا. هذا فضلا عن أن هذا الباب ما بني إلا على نظرية العامل، ولما كانت هذه النظرية ملغية عند الدكتور المخزومي، فقد ترتب على إلغائها إلغاء كلّ ما يتعلق بها، ومنه هذا الباب، يقول الدكتور المخزومي:((إن هذا الأصل الذي بنوا عليه هذا الباب ـ أعني باب التنازع ـ باطل من أساسه، فليس الفعل عاملا، وليس هو الذي يرفع أو ينصب؛ لأن الرفع والنصب وغيرهما عوارض يقتضيها الأسلوب، وتقتضيها طبيعة اللغة، وإذا لم يكن الفعل عاملا، بطل كلّ ما بني على هذا من أحكام، ثم بطل هذا الباب وغيره، مما كان مبنيا على مثل هذا الأساس))[١١٩].

أما الدكتور تمام حسان فقد أقرّ هذا الباب واقفا بإزائه موقف الوسط بين البصريين والكوفيين بقوله:((فقد يتعلق الاسم المعرب بفعلين أو وصفين سابقين يتطلبانه في وقت معا فيمكن تعليقه عندئذ بأول هذين العنصرين اعتدادا برتبته أو بثانيهما اعتدادا بتضامه حتى إذا جرى تعليقه بأحدهما وجب إهمال الآخر))[١٢٠].

١٠ـ اختلفا في جواز تقدم جملة الشرط على الأداة والشرط تبعا لاختلاف النحاة القدامى فيه، فالبصريون يذهبون إلى تقدير جملة الجواب؛ لأنها لا تتقدم على الشرط، يقول ابن السراج:((فأما قولهم أجيئك إن جئتني، وآتيك إن تأتني، فالذي عندنا أن هذا الجواب محذوف، كفى عنه الفعل المقدم))[١٢١]. ويذهب الكوفيون إلى أن الجملة المتقدمة هي جملة الجواب، تقدمت على جملة

الشرط[١٢٢].

تابع الدكتور المخزومي الكوفيين في توجيهه للمثال:(أزورك إن تزرني) بقوله:((أما عبارة الشرط، فقولنا:(تزرني)، وأما عبارة الجواب فقولنا:(أزورك). وليس ـ هنا ـ ما يمنع من تقدم ذكر الجواب، مادامت الجملة حاوية كلّ مقوماتها، ففيها أداة الشرط، وفيها عبارة الشرط، وفيها عبارة الجواب، وفيها فوق ذلك ما في أي جملة شرطية، من تعليق أمر على أمر))[١٢٣].

وقد تابع الدكتور تمام حسان البصريين، إذ لا يجوز ـ في رأيه ـ تقدّم الجواب على أداة الشرط؛ لأنها ذات رتبة محفوظة، وهي رتبة صدر الكلام[١٢٤].

ويمكننا القول إن جملة الشرط إذا كانت متكاملة في أجزائها، وواضحة في معناها ودلالتها، وإن تقدم بعض أجزائها على بعض فلا داعي إلى تكلف التقدير.

١١ـ اختلفا في صيغتي التعجب:(ما أفعله، وأفعل به)،من حيث الإعراب وعدمه، فقد ذهب الدكتور المخزومي إلى القول بأنه لا داعي لإعراب هذه الصيغة:(ما أفعله)؛ لأنها((بناء لفظي مركب، نسي استعماله القديم، وصار يستعمل في التعجب، ومن العبث تحميله ما لا يحتمل، ومن غير المجدي تحليله إعرابيا، كما تحلل المركبات الإسنادية، فإن تحليله كذلك، يحيله إلى تعبير آخر، لا دلالة فيه على التعجب، وينبغي للنحاة أن يشيروا إليه، ويضبطوا لفظه،كما ورد في الاستعمال،وبينوا وظيفته، والمواد الفعلية التي يصاغ منها، أما إلزام أنفسهم بتفسير(ما)، وإعادة ضمير مستتر في(أفعل) عليها، والبحث عن مسوغات الابتداء، فتكلف ينبغي أن يريحوا أنفسهم وتلاميذهم من عنائه))[١٢٥]، ويقول في صيغة(أفعل به):((وأما (أفعل به)، فبناء آخر مطرد، استخدم للتعجب، وبناؤه هو بناء(أفعل) في الأمر... ويبدو أن الاسم بعده ليس فاعلا، كما

زعموا ، ولكنه مفعول، لازمته الباء في التعجب))[١٢٦].

أما الدكتور تمام حسان فقد ذهب إلى إعرابهما، ويرى أن تعرب جملة(ما أجمل السماءَ) هكذا:(ما):أداة تعجب،و(أجمل): خالفة تعجب،و(السماء): متعجب منه منصوب، وأن تعرب جملة:(أجمل بالسماء)، هكذا:(أجمِل): خالفة تعجب،و(الباء) زائدة،و(السماء) متعجب منه مجرور بالباء[١٢٧].

وتأسيسا على ما تقدم نتابع الدكتور فاضل السامرائي في أن إعراب هاتين الصيغتين يؤدي إلى مسخ التعبير وإفساده[١٢٨].

١٢ـ اختلفا في إعراب (سوى) التي تكون اسما، وتكون ظرفا في رأي الكوفيين، ولا تكون إلا ظرفا في رأي البصريين[١٢٩].

أما الدكتور المخزومي فيرى أن(سوى) تكون نعتا بعد النكرة، وحالا بعد المعرفة، إذا لم يسند إليهما، وأما نصبها في باب الاستثناء فهو على الحال، وأما رفعها فهو على النعت[١٣٠].

في حين يرى الدكتور تمام حسان إخراج(سوى) ودراستها في باب الظرف؛ إذ يقول:((فوجه القول في(سوى) أن تتم دراستها في باب الظرف، وأن توصف بأنها تعامل معاملة بقية الظروف، من حيث النصب والإضافة والتصرف، وغيرها من الأحكام النحوية))[١٣١]. وهذا ضرب من متابعة البصريين.

١٣ـ اختلفا في(عدا وحاشا)، فقد رأى الدكتور المخزومي أن (عدا) تستعمل استعمالين:

أ ـ تستعمل استعمال الأفعال مسبوقة بأداة الوصل أو أداة المصدر(ما)، فيكون ما بعدها منصوبا.

ب ـ تستعمل استعمال أدوات الإضافة، مجردة من(ما) فيكون ما بعدها مخفوضا على الإضافة.

ويرى أن (حاشا) تستعمل ثلاثة استعمالات:

أ ـ أن تستعمل للتنزيه، نحو قوله تعالى:﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾[١٣٢].

ب ـ أن تستعمل فعلا متعديا متصرفا يقولون: حاشيته، بمعنى استثنيته، ومنه الحديث:((أسامة أحبّ الناس إليّ ما حاشا فاطمة))[١٣٣]وهي إذ تستعمل فعلا تقترن بـ(ما) من أولها، كـ(خلا، وعدا)، وكما في الحديث الشريف.

ج ـ أن تستعمل استعمال الأداة، وهي في هذا الاستعمال محمولة عند النحاة على(إلا)، نحو:(اللهمّ اغفر لي ولمن سمع، حاشا الشيطان، وأبا الأضبغ)، أي إلا الشيطان وأبا الأصبغ[١٣٤]. ثم قال:((والواقع أن استعمال(حاشا) في الاستثناء قليل، ولذلك كان سيبويه يعدّها من حروف الإضافة، ولذلك يخفض ما بعدها في أكثر الاستعمالات))[١٣٥].

في حين يرى الدكتور تمام حسان أن (عدا وحاشا) فعلان وليسا من أدوات الاستثناء؛ إذ يقول:((وعدوا من أدوات الاستثناء ـ كذلك ـ (عدا وحاشا)، وجعلوا انتصاب الاسم بعدهما على المفعولية، وفاعلهما ضميرا مستترا وجوبا، وفي ذلك ما يدعونا إلى القول بوجوب الاكتفاء بهذا الإعراب لهما، دون القول بأنهما أدوات استثناء؛ لأنّ الكلمة لا تكون فعلا هو أساس جملة ـ مهما كانت هذه الجملة فرعية ـ ثم تكون في نفس الوقت أداة، مع ما في الأداة من ارتباط بوظيفة الحرف. وإن جرّ ما بعد هذين الفعلين لقليل، حتى أنه لا يمكن أن يقوم عقبة، دون اعتبار هذا الفهم، الذي نقرره عن النحاة، أي كونهما فعلين، أساسا لإعرابهما، والخروج بهما عن باب المستثنى، مع اعتبار جملتهما لا محل لها من الإعراب، كالجملة التذييلية، التي تأتي في نهاية الكلام نحو:(مثلي الأعلى) محمد صلى الله عليه وآله وسلم))[١٣٦].

ولو رجعنا لاستعمالات العرب لـ(عدا وحاشا) لوجدناهم يستعملونهما في

أكثر من استعمال كما أشار إليها الدكتور المخزومي، وهذا ما يرجح قوله على قول الدكتور تمام حسان.

١٤ـ اختلفا في (الاستثناء المفرغ) في أي بابٍ نحوي يلحق، علماً أن الاستثناء المفرغ واحد من صور القصر والتوكيد، كما هو معروف في علم المعاني، ومنه مثلاً قولك: ما جاء إلا محمدٌ، والقدامى يعدون هذا المثال وما شابهه، من أمثلة الاستثناء، ويعربون ما بعد(إلا) بحسب موقعه، فـ(محمدٌ) في المثال المذكور فاعلٌ. بيد أنّ الدكتور المخزومي يرى أن ينقل باب الاستثناء المفرغ إلى باب التوكيد((لأنه توكيدٌ وقصر، فحقه أن يعالج مع ما يعالج من مسائل التوكيد وطرائقه))[١٣٧]، بحسب رأيه.

أما الدكتور تمام حسان، فيرى إخراج المستثنى المفرغ من باب الاستثناء، ويرى أن تدرس صيغه في عددٍ من الأبواب النحوية الأخرى، بحسب موقع ما بعد إلا، فيدرس ـ إن كان مبتدأ ـ في باب الابتداء، وفي باب الفاعل، إن كان فاعلاً، ويدرس في باب المفعول به، إن كان مفعولاً به، وهلم جراً، يقول الدكتور تمام حسان:((دعنا أولا نخرج من باب المستثنى إخراجاً تاماً حالة التفريغ، فإن إدخالها في باب الاستثناء لم يكن إلا وهماً، ولّده وجود(إلا) في الجملة، وواضح أن حالة التفريغ يمكن أن تدرس في عددٍ من الأبواب النحوية، كالمبتدأ والخبر، وكالفاعل ونائب الفاعل، وكالمفعولات، والحال، وهلم جراً، ولن يكون الاستثناء أحد هذه الأبواب؛ لأن الاستثناء مرتبطٌ بحركة معينة هي النصب))[١٣٨].

ونرى أنه لو أخذنا برأي الدكتور تمام حسان، هذا لأدى إلى ضياع هذا الأسلوب في القصر والتوكيد بين أبواب النحو، وأن إلحاقه في باب التوكيد أفضل من ضياعه.

١٥ــ اختلفا في تخريج اسم(إنّ) المرفوع، في قوله تعالى:﴿ إِنْ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[١٣٩]، كلٌّ بحسب منهجه الوصفي، فقد ذهب الدكتور المخزومي مذهب أستاذه إبراهيم مصطفى، في عدِّ اسم(إنّ) مرفوعاً، لأنه مسندٌ إليه ومن حقِّ المسند إليه أن يرفع[١٤٠]، واستشهد لإثبات صحة هذا المذهب بما استشهد به أستاذه إبراهيم مصطفى، كقوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾[١٤١]، إذ عطف على اسم(إنّ) بالرفع، ومنها أيضا في قراءة من قرأ:﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتَهُ ﴾[١٤٢]، بضم التاء في(وملائكتُه)[١٤٣]، واستدل بالحديث القائل:((أن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون))[١٤٤]. وقد وردَّ ذلك في الشعر ايضاَ، قال بشر بن ابي خازم.

فمَن يكُ أمسى بالمدينةِ رحلَهُ فإنِّي وقيّارٌ بها لغريبُ[١٤٥]

وقد روي عن العرب قولهم((إنهم اجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان))[١٤٦].

أما من ناحية نصب اسم(إن) فقد خالف الدكتور المخزومي أستاذه في تخريجه، إذ ذهب إلى أنه نصب؛ لأنه مع(إن) بمنزلة المركب[١٤٧]، واستدل برواية الخليل في الكتاب، من أن ناساً يقولون:إنّ بك زيدٌ مأخوذ[١٤٨]، وبما حكاه الكسائي والفراء، من قولهم: إنّ فيك زيد راغب، وتعليلهما رفع الاسم بفصله عن(إنّ) وتباعده عنها[١٤٩].

إما الدكتور تمام حسان فيرى أن (هذان) في قوله تعالى:﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ مرفوع من باب الترخص في العلامة الإعرابية، وإهمالها اعتماداً على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية، واستدل بقول العرب(خرق الثوبُ المسمارَ) إذا اعتمدوا على القرينة المعنوية وهي(الإسناد)، وأهملوا الحركة؛ إذ لا يصح أن

يسند الخرق إلى الثوب، وإنما يسند إلى المسمار، فعلم أيهما فاعلٌ وأيهما مفعول، واستدل أيضا بقولهم(حجرُ ضبٍّ خربٍ) فأغنت عندهم قرينة التبعية، وهي معنوية عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية، وهي لفظيةٌ، وكان الداعي إلى ذلك داعيا موسيقياً جمالياً، هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية، وقد أسماه النحاة(المجاورة)[١٥٠].

وهنا نقول أنّه لما كانت الشواهد كثيرة على رفع اسم(إن)، ومنها الآيات القرآنية، التي لا شك في صحتها، وإنّ هناك من العرب من يلزم المثنى الألف، رفعاً ونصباً وجراً وهم بنو الحارث بن كعب، وزبيد، وكنانه، وآخرون[١٥١]، كان القول بأن هذه الآية(إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) وغيرها من الشواهد الأخرى، جاءت على وفق هذه اللهجة التي ترفع اسم(إن) في كلّ حالاته الإعرابية، وإنّ النحاة العرب أغفلوها، وأخضعوها لقواعدهم، أولى من القول بإهمال الحركة الإعرابية؛ لأنها تدعو إلى جواز اللحن في الحركة الإعرابية بحجة وجود القرائن اللغوية الأخرى.

ومن خلال نقاط الاختلاف هذه تبيّن لنا :

- إنّ آراء الدكتور المخزومي النحوية التجديدية قد انقسمت إلى قسمين منها ما تتعلق بالمنهج، ومنها ما تتعلق بالمادة، بينما اقتصرت آراء الدكتور تمام حسان على إصلاح المنهج فقط.
- إنّ الدكتور المخزومي كان في كثير من آراءه متابعاً للمذهب الكوفي، أما الدكتور تمام حسان فقد كان متابعاً للمذهب البصري.
- دعا الدكتور المخزومي إلى تطبيق المنهج الوصفي العربي التراثي والعودة إليه في الدراسة النحوية، في حين دعا الدكتور تمام حسان إلى تطبيق المنهج الوصفي الغربي الحديث في الدراسة اللغوية عامة، ومنها الدراسة النحوية.

ـ انقسمت آراء الدكتور المخزومي التجديدية الإصلاحية على قسمين منها ما يتعلق بالمنهج النحوي، ومنها ما يتعلق بالمادة النحوية، وكان في كثير منها متابعا للمذهب الكوفي، في حين اقتصرت محاولة الدكتور تمام حسان على إصلاح المنهج اللغوي العربي ولاسيما المنهج النحوي، وكان في كثير من الآراء النحوية متابعا للمذهب البصري.

ـ اتفق الدكتور المخزومي والدكتور تمام حسان في أهم أسس المنهج الوصفي ومبادئه، وأهمها إلغاء نظرية العامل.

ـ اختلف الدكتور المخزومي مع الدكتور تمام حسان في مسائل نحوية كثيرة تبعا لاختلافهم في أدوات ووسائل المنهج الوصفي.

ومن هنا فلا داعي إلى رصد باقي نقاط الاختلاف بينهما إذ اتضح منهج كل منهما.

الملخص

فقد ركز أكثر النحاة العرب المحدثين على محاولات إصلاح المنهج النحوي العربي القديم الذي ربما شابه التعقيد والغموض، بسبب تداخل المناهج الغربية واختلافها عن المنهج اللغوي للغة العربية، أمثال المنطق والفلسفة وغيرهما فيه، وكان لجهود الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان، أثر في ذلك إذ كلاهما دعا إلى إصلاح المنهج النحوي من خلال إتباع المنهج الوصفي وتطبيقه في دراسة النحو العربي، إلا أنهما اختلفا في الوسائل والأدوات، فالدكتور المخزومي دعا إلى العودة بالنحو العربي إلى ما جاء به النحاة العرب الأوائل كالفراهيدي، والكسائي والفراء، وغيرهم ممن سلكوا في نظره منهجا وصفيا ملائما لطبيعة اللغة العربية. على حين دعا الدكتور تمام حسان إلى تطبيق المنهج الوصفي الغربي الحديث، الذي بذر بذرته (دي سوسير) وسار على هديه

(فيرث) صاحب النظرية السياقية في اللغة، التي تلقاها الدكتور تمام حسان منه مباشرة.

وهذا الاتفاق والاختلاف قد شكلا مادة صالحة للبحث والدراسة والموازنة، وقد اتبع البحث منهجا وصفيا تحليليا مقارنا بين منهج الدكتور مهدي المخزومي و الدكتور تمام حسان في المادة العلمية التي يسعى البحث الى دراستها، وهي (ما اتفق به الدكتور المخزومي مع الدكتور تمام حسان)، و(ما اختلف به الدكتور المخزومي مع الدكتور تمام حسان) .

Abstract

The importance of this thesis subject (Descriptive in the Arabic Grammar between Dr. Mahdy Al-Makhzomy and Dr. Tammam Hassan -A Contrastive Study -)resulted from the comparing the most important reformative lines in the method of studying linguistics, especially for two Arab linguists with two different affection , to be acquainted with the most important results which they had obtained and showing the difference reasons .

The descriptive method to which of Dr. Al-Makhzomy had called has some defects; it is a scientific method corporate with the Arabic language, rather it does not represent the Arabic language in all its dialects , it is restricted to the dialects of the six Arab tribes which the linguists studied. Dr. Tammam Hassan was far from applying the modern Wiser descriptive method to which he had called and disagreed with him in its important bases and principles, he did not define a certain Arab dialect in his study nor the time , place and the level of the dialect. So each researcher wishes to study the language of the Holy Qura`n , must study all its dialects showing the characteristics of each dialect because the Holy Qura`n had revealed un all these dialects.

هوامش البحث

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية:٢٢-٢٣.
(٢) النحو العربي والدرس الحديث : ١١٩.
(٣) ينظر:علم اللغة العام:١٩، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة:٩٧، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي:٢٦٠، ومناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة:٨٧.
(٤) الدرس النحوي في بغداد:٥٦.
(٥) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه:٢٢.
(٦) ينظر: المخزومي ونظرية النحو العربي:٣٤-٣٥.
(٧) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية:٨٦.
(٨)اللغة بين المعيارية والوصفية:١٨٢.
(٩) م.ن:١٨٥.
(١٠) م.ن:١٨٥.
(١١) ينظر: اجتهادات لغوية:٢١٩.
(١٢) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية:٨٣.
(١٣) في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٢.
(١٤) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية:٢٢.
(١٥) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية:١٥٤.
(١٦) ينظر: م.ن:١٥٤.
(١٧) ينظر:م.ن:١٥٥-١٥٨.
(١٨) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية:١٥٨-١٥٩.
(١٩) ينظر: م.ن:٢٣، و٥٠.
(٢٠) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:٣١.
(٢١) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي:٧٠.
(٢٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:٣١.
(٢٣) العربية وعلم اللغة البنيوي:٧١-٧٢.
(٢٤) مناهج البحث في اللغة:٦٦.

(٢٥) اللغة العربية معناها ومبناها:١٨.
(٢٦) ينظر: مناهج البحث في اللغة:٢٣٧.
(٢٧) ينظر: م.ن:١٨.
(٢٨) قضايا نحوية:٨٢.
(٢٩) ينظر: م.ن:٩٦.
(٣٠) ينظر: الخلاصة النحوية:١١٠، اللغة العربية معناها ومبناها:٢٣٣.
(٣١) أسرار العربية:٤١، المسائل العسكرية:٢٢٥٩، الجمل في النحو:٤١.
(٣٢) شرح المفصل:٧٥/١، الخصائص:٣٥/١، شرح الحدود النحوية:١٢١.
(٣٣) شرح الحدود النحوية:١٢١-١٢٢، شرح ابن الناظم:١٩، شرح قطر الندى:٤٥.
(٣٤) القرائن النحوية واطراح العامل(بحث):٤٠.
(٣٥) في النحو العربي نقد وتوجيه:٦٧، في النحو العربي قواعد وتطبيق:٦٦، قضايا نحوية:٤٩.
(٣٦) في النحو العربي نقد وتوجيه:٦٧.
(٣٧) قضايا نحوية:٧٩.
(٣٨) القرائن النحوية واطراح العامل(بحث):٤٧.
(٣٩) من نحو المباني إلى نحو المعاني:١١٩-١٢٠.
(٤٠) في النحو العربي نقد وتوجيه:٥٣.
(٤١) اللغة العربية معناها ومبناها:٢١٩.
(٤٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق:١٢٩.
(٤٣) اللغة العربية معناها ومبناها:٢١٩.
(٤٤) م.ن:٢٢٤.
(٤٥) قد كتبت في هذا الاتفاق رسالة علمية بعنوان(المصطلح الكوفي وأثره على النحاة المحدثين ـ تمام حسان ومهدي المخزومي "نموذجين"، حداورة عمر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤م.
(٤٦) ينظر: المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، تمام حسان ومهدي المخزومي نموذجين(رسالة ماجستير،٢٠٠٤م):١٠٨ وما بعدها.
(٤٧) مقالات في اللغة والأدب:٢٧١/٢.

(٤٨) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية:١٢.
(٤٩) ينظر: مقدمة كتاب :في النحو العربي قواعد وتطبيق:١١.
(٥٠) ينظر: مقالات في اللغة والأدب:٧/١.
(٥١) اللغة العربية منعاها ومبناها:٧.
(٥٢) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية:١١-١٢.
(٥٣) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي:١٨١.
(٥٤) ينظر: مقالات في اللغة والأدب:٧/١.
(٥٥) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي:٢١٩.
(٥٦) ينظر: موضوعات في نظرية النحو العربي:٢٢٠.
(٥٧) ينظر: في التفكير النحوي عند العرب:١٩.
(٥٨) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٠٦.
(٥٩) اللغة العربية معناها ومبناها:١٦٩، وينظر: الخلاصة النحوية:٤٢.
(٦٠) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:١٦٩-١٧٠.
(٦١) ينظر: المشتق بين النحاة والأصوليين:٤٧-٥٢.
(٦٢) ينظر: م.ن:٥٥.
(٦٣) أقسام الكلام العربي:١٠٣.
(٦٤) ينظر: الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة(رسالة دكتوراه ٢٠١٠م):٣٠٧-٣٠٨.
(٦٥) ينظر: أقسام الكلام العربي:١٠٣-١٠٤.
(٦٦) ينظر: مقالات في اللغة والأدب:٧٩/١.
(٦٧) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٨٩.
(٦٨) الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة(رسالة دكتوراه ٢٠١٠م):٣٠٨.
(٦٩) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية:١٥٥.
(٧٠) الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة(رسالة دكتوراه ٢٠١٠):٣٠٨.
(٧١) النظرية اللغوية في التراث العربي:٢١٤.
(٧٢) ينظر: الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة(رسالة دكتوراه ٢٠١٠م):٣٠٩.
(٧٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:١٢٦.

(٧٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:١٠٥، الخلاصة النحوية:٤٠.
(٧٥) ينظر: أقسام الكلام العربي:١٨٠.
(٧٦) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو:٢٤١، في النحو العربي نقد وتوجيه:١٢٩، المعجم المسماري معجم اللغات الأكدية والسومرية والعربية:١٤٩-٥٠.
(٧٧) في النحو العربي قواعد وتطبيق:٨٦.
(٧٨) في النحو العربي قواعد وتطبيق:٨٦.
(٧٩) ينظر: م.ن:١٦١-١٦٣.
(٨٠) في النحو العربي نقد وتوجيه:٥٦، وينظر: مغني اللبيب:٤٣٣/٢.
(٨١) الخلاصة النحوية:١٢٧، اللغة العربية معناها ومبناها:١٠٣.
(٨٢) اللغة العربية معناها ومبناها:٢١٠.
(٨٣) ينظر: مغني اللبيب:٤٣٣/٢، وشرح ابن عقيل:١٠٤/٢.
(٨٤) القرائن النحوية واطراح العامل(بحث):٢٨.
(٨٥) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٣٤، وينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق:٢٥.
(٨٦) في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٩٩-٣٠٠.
(٨٧) ينظر: م.ن:٢٣٨.
(٨٨) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق:٢٥.
(٨٩) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث:١٧٩.
(٩٠) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق:٢٦، ١٨٨، في النحو العربي نقد وتوجيه:١٣٩.
(٩١) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٣٦-١٣٧.
(٩٢) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٣٧-١٣٨.
(٩٣) ينظر: شرح الأشموني:١١٠/١.
(٩٤) ينظر: النحو العربي بين القديم والحديث:٣٥٢.
(٩٥) المقتضب:١٣/٢.
(٩٦) ينظر: همع الهوامع:٣٧٤/٢.
(٩٧) شرح ابن الناظم:٤٧٧.
(٩٨) معاني النحو:٢٨٢/٣.

(٩٩) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:١٠٦، و١٨٤، الخلاصة النحوية:٧٦، و ١٣٣.
(١٠٠) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق:٢٨-٢٩.
(١٠١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٢٩/٢، الخلاصة النحوية:٣٤، و٤٦، و١٨٦.
(١٠٢) ينظر: الإنصاف، المسألة(٨٥):١٣٤/٢.
(١٠٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:٤٢، و٤٤، في النحو العربي قواعد وتطبيق:٨٨.
(١٠٤) ينظر: شرح المفصل:٧٤/١.
(١٠٥) القرائن النحوية واطراح العامل(بحث):٥٢.
(١٠٦) التوبة، الآية ٦.
(١٠٧) الانشقاق، الآية ١.
(١٠٨) ديوان أبي تمام:٢٠٤.
(١٠٩) ديوان طرفة بن العبد:٢٤.
(١١٠) ينظر: شرح الرضي:٣٤٣/١، الموفي في النحو الكوفي:٣٥، مدرسة الكوفة:١١٤.
(١١١) شرح الرضي:٣٤٣/١.
(١١٢) في النحو العربي نقد وتوجيه:٥٤.
(١١٣) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٢٩.
(١١٤) ينظر: الكتاب:٨٣/١.
(١١٥) ينظر: الخلاصة النحوية:١٣١.
(١١٦) ينظر: الكتاب:٣٧/١، شرح الكافية:٧٩/١، الإنصاف، المسألة (١٣):٨٧/١.
(١١٧) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:١٦١-١٦٢، في النحو العربي قواعد وتطبيق:٩٨-٩٩.
(١١٨) ينظر: شرح الرضي:٢٠١/١-٢٠٢، شرح ابن يعيش:٧٧/١، الموفي في النحو الكوفي:٢٣.
(١١٩) في النحو العربي نقد وتوجيه:١٦٢-١٦٣.
(١٢٠) الخلاصة النحوية:١٣٢.
(١٢١) الأصول:١٨٧/٢.
(١٢٢) ينظر: الإنصاف، المسألة(٧٨):٩٩/٢، شرح الأشموني:٣٤/٤.
(١٢٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق:١٢٩.
(١٢٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٠٧-٢٢٤.

(١٢٥) في النحو العربي قواعد وتطبيق:٢١٦.
(١٢٦) م.ن:٢١٦.
(١٢٧) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:١١٤-١١٥.
(١٢٨) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث:١٠٢.
(١٢٩) ينظر: الإنصاف المسألة(٣٩):٢٧٢/١، التبيين عن مذهب النحويين، المسألة(٧١):٤١٩.
(١٣٠) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق:٢٠٧-٢٠٨.
(١٣١) مقالات في اللغة والأدب:١٢٧/١.
(١٣٢) يوسف، الآية ٣١.
(١٣٣) مسند أحمد بن حنبل:٩٦/٢.
(١٣٤) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق:٢٠٨.
(١٣٥) م.ن:٢٠٩.
(١٣٦) مقالات في اللغة والأدب:١٢٧/١-١٢٨.
(١٣٧) في النحو العربي قواعد وتطبيق:١٦.
(١٣٨) مقالات في اللغة والأدب:١٣١/١.
(١٣٩) سورة طه:٦٣.
(١٤٠) ينظر: إحياء النحو:٥٣٠، في النحو العربي نقد وتوجيه:٧٦.
(١٤١) سورة المائدة:٦٩.
(١٤٢) سورة الأحزاب:٥٦.
(١٤٣) ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: ١٢٣-٤٤٩.
(١٤٤) ينظر: صحيح البخاري:١٢١٦/٤.
(١٤٥) ينظر: الكتاب:٧٥/١.
(١٤٦) ينظر: م.ن:١٥٥/٢.
(١٤٧) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:٨٧، في النحو العربي قواعد وتطبيق:١٥٧.
(١٤٨) ينظر: الكتاب:١٣٢/٢.
(١٤٩) ينظر: مجالس ثعلب:٦٥/١.
(١٥٠) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٣٣-٢٣٤.

(١٥١) ينظر: البحر المحيط:٦/٢٥٥، جامع الدروس العربية:٢/٢٣٠.

قائمة المصادر و المراجع

١. اجتهادات لغوية، الدكتور تمام حسان، ط١، عالم الكتب، القاهرة، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).
٢. إيحاء النحو، الدكتور إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، تقديم الدكتور طه حسين، ١٩٣٧م.
٣. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح قداره، ط١، دار الجيل، بيروت،(١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
٤. الأصل في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
٥. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الدكتور نايف خرما، عالم المعرفة، (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).
٦. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل مصطفى الساقي، ط٢، تقديم الدكتور تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي،(ت٥٧٧هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، بإشراف الدكتور أميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(١٤١٨هـ/١٩٩٨م).
٨. البحر المحيط، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، الشهير بأبي حيان،(ت٧٤٥هـ)، ط٢، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي،(١٤١١هـ/١٩٩٠م).
٩. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض،(١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).
١٠. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ط٥، انتشارات ناصر خسرو، طهران، (د.ت).
١١. الجمل في النحو، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، شرح ودراسة وتحقيق يسري

عبد الغني عبد الله، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(١٤١٠هـ/١٩٩٠م).
١٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
١٣. الخلاصة النحوية، الدكتور تمام حسان، ط٢، عالم الكتب، بيروت،(١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).
١٤. الدرس النحوي في بغداد، الدكتور مهدي المخزومي، ط٢، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٧٤م.
١٥. ديوان أبي تمام، رشح وتعليق الدكتور شاهين عطية، مراجعة الأب العلامة بولس الموصلي، ط١، مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني، اللعازارية، بيروت، (١٣٨٧هـ/١٩٦٨م).
١٦. ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).
١٧. شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
١٨. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد جمال الدين محمد بن مالك(ت٦٨٩هـ)، تحقيق محمد باسل عيون لسود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،(١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).
١٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني(ت٩٢٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة،(د.ت).
٢٠. شرح الحدود النحوية، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الإبراهيم ،ط١، دار النفائس، بيروت، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).
٢١. شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام(ت٧٦١هـ)، الدكتور محمود مصطفى جلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).
٢٢. شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، ط٢، دار الكتاب، بيروت، ١٩٥٦م.
٢٣. شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٢٤. صحيح البخاري بحاشية السندي ، ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، اعتنى به وراجعه الشيخ حسن عبد العال وهيثم خليفة الطعيمي ط١، المكتبة العصرية (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).
٢٥. العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفر اللغوي العربي الحديث، الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٨م.
٢٦. العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف دار غريب القاهرة ٢٠٠١م.
٢٧. علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، ١٩٨٨م.
٢٨. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، الدكتور محمود السعران، ط٢، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٩م.
٢٩. في التفكير النحوي عند العرب مرحلة النشأة، الدكتور زهير غازي زاهد، ط٢، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف،(١٤٣١هـ/٢٠١٠م).
٣٠. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، الدكتور نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥م.
٣١. في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،(١٣٨٦هـ/١٩٦٦م).
٣٢. في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، ٢٠٠٥م.
٣٣. في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، الدكتور خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية،(١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
٣٤. القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، الدكتور محمد أحمد الصغير، ط١، دار الفكر، دمشق، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م).
٣٥. قضايا نحوية، الدكتور مهدي المخزومي،ط١، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.
٣٦. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

٣٧. اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق غازي مختار طليعات دار الفكر ، دمشق ١٩٩٥م.
٣٨. اللغة بين المعيارية والوصفية، الدكتور تمام حسان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٣٩. اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، ط٥، عالم الكتب،(١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
٤٠. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت٢٩١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.
٤١. المخزومي ونظرية النحو، الدكتور زهير غازي زاهد، ط١، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف،(١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
٤٢. مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان،(١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
٤٣. المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر، ط١، مطبعة المدني، القاهرة،(١٤٠٣هـ/١٩٨٢م).
٤٤. المشتق بين النحاة والأصوليين، الدكتور صالح الظالمي، ط١، مطبعة النجف الأشرف،(١٤٣٢هـ/٢٠١١م).
٤٥. مسند أحمد بن حنبل، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، (د.ت).
٤٦. معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، ط٢، دار الفكر، عمّان، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).
٤٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ت).
٤٨. مقالات في اللغة والأدب، الدكتور تمام حسان، ط١، عالم الكتب،(١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
٤٩. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
٥٠. مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان، ط٢، دار الثقافة، الدار البيضاء،(١٣٩٤هـ/١٩٧٤م).
٥١. مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، الدكتور نعمة رحيم العزاوي، مطبعة المجمع العلمي،(١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

٥٢. من نحو المباني إلى نحو المعاني، بحث في الجملة وأركانها، الدكتور محمد طاهر الحمصي، ط١، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،(١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).
٥٣. موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث والتوزيع، دمشق، سوريا، ٢٠١٠م.
٥٤. الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي، شرح وتعليق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ت).
٥٥. النظرية اللغوية في التراث العربي، الدكتور محمد عبد العزيز الدايم، ط١، دار السلام للطباعة والنشر،القاهرة، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
٥٦. النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.
٥٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).

ثانيا: **الرسائل الجامعية**:

١. المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، تمام حسان ومهدي المخزومي نموذجين، حداورة عمر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤م.
٢. الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة، حيدر غضبان محسن الجبوري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ـ جامعة بابل، ٢٠١٠م.

ثالثا: **البحوث العربية المشورة في المجلات وشبكة المعلومات**

- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري، الدكتور تمام حسان، مجلة اللسان العربي، الرباط، المملكة المغربية، مج١٢، ج١، ١٩٧٤م.